

الرقم التسلسلي:

السنة الجامعية: 2024/2023

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي - عرض تجارب دولية-

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

من إعداد الطالبة:

الدكتورة دحماني نور الهدى

- عقاب رماح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	مؤسسة الانتماء	الصفة
دحماني نور الهدى	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	مقررا
العابد برينيس شريفة	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	رئيسا
تحري صبيحة	جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف	مناقشا

الملخص

تعد السياحة من أهم المواضيع التي توليها العديد من الدول اهتماماً كبيراً. فالقطاع السياحي يعتبر قطاعاً أساسياً في بعض الدول وبديلاً ناشئاً في دول أخرى. وتعتبر صناعة السياحة ثروة لا تنضب. لذلك، قامت العديد من الدول بالاهتمام بتطوير هذا القطاع لأنه يشكل مصدراً هاماً لجذب العملة الصعبة ودافعاً للتنمية الاقتصادية وغيرها. وتهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر، ولتحقيق ذلك، يجب أن نتعرف على مختلف مقومات هذا القطاع لفهم الحقائق المتعلقة بواقع السياحة في هذه البلدان، ويتطلب ذلك تقييم الاستراتيجيات التي اعتمدها هذه الدول لتطوير قطاع السياحة.

وخلصت الدراسة إلى أن عدم استغلال المقومات السياحية بشكل كافٍ يعوق تطور القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون الاستراتيجيات فعالة، وهذا واضح من خلال المساهمة الإيجابية في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص عمل جديدة وتحسين ميزان المدفوعات في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا. بالمقابل، لا تزال الجزائر بعيدة عن تطوير قطاع السياحة فيها.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية، التنوع الاقتصادي، الاستراتيجيات السياحية، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

Tourism is one of the most important topics to which many countries pay great attention. The tourism sector is considered an essential sector in some countries and an emerging alternative in others. The tourism industry is an inexhaustible wealth. Therefore, many countries are interested in developing this sector because it is an important source of attracting hard currency and an impetus for economic development. This study aims to show the extent to which the tourism sector contributes to achieving economic diversification in the United Arab Emirates, Malaysia, and Algeria. To achieve this, we must recognize the various components of this sector to understand the facts related to the reality of tourism in these countries, and this requires evaluating the strategies adopted by these countries to develop the tourism sector.

The study concluded that the underutilization of tourism assets is hindering the development of the sector. In addition, strategies must be effective, as evidenced by the positive contribution to GDP, job creation, and balance of payments improvements in the UAE and Malaysia. In contrast, Algeria is still far from developing its tourism sector.

Keywords: Tourism, Tourism Development, Economic Diversification, Tourism Strategies, Economic Development.

شكر و عرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد عليه أفضل وأزكى الصلوات والتسليم

بادئ ذي بدء نشكر الخالق سبحانه وتعالى الذي أعاننا على إتمام هذا العمل الذي نتمنى أن يكون يد عون تساعد وتنير طريق كل طالب للعلم.

أتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذة المشرفة **د. حماني نور الهدى** على ما قدمته لي من نصائح وإرشادات طيلة فترة إعداد هذه المذكرة والذي كانت لي عوناً وسنداً في كل صغيرة وكبيرة تتعلق بموضوع البحث حيث كانت ملاحظاتها وإرشاداتها مصابيح أنارت لي الطريق وأزالت كل العوائق والصعوبات التي اعترضني في القيام بما هو لازم لإتمام هذه المذكرة فلها جزيل الشكر والاحترام.

كما لا يفوتني تقديم جزيل الشكر والعرفان إلى جميع الأساتذة وكافة الطاقم الإداري العامل بالكلية والشكر المسبق لأعضاء مناقشة هذه المذكرة الذين أشرف بمناقشتهم لمذكري.

وأخيراً أتوجه بخالص تحياتي إلى كل من ساهم في إتمام هذا العمل فجزاؤهم الله خيراً وشكراً

إهداء

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما علمنا و يعلمنا ما ينفعنا و يزدنا علما إنه سميع قريب مجيب.

أنحي إجلالا و تقديرا إلى من لا يرضى التقدير إلا برضائهما قبله سعادتي و حصن طاقتي إلى فضاء المحبة و بحر الحنان إلى ضياء قلبي و نور صبري ريحانة الدنيا و بهجتها الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه وتعالى أن ينفعنا بما تلك المرأة العظيمة شمعة دربي و قرّة عيني "أمي العزيزة".

إلى من علمني الكفاح و الصبر إلى الذي تعب من أجل تعليمي و راحتي إلى ذلك الرجل الكريم "أبي العزيز إلى الأعمدة الثابتة في الحياة الداعمين الساندين ارضي الصلبة و جداري المتين ، إلى من شد الله بهم عضدي فكانوا خير معين إخوتي: مروج ، أريج ، ريناد ، محمد راجح حفظهم الله و متعهم بالصحة و العافية.

إلى أساتذتي الكرام و على رأسهم الأستاذة المشرفة " دهماني نور الهدى " وإلى كل الأساتذة الذين تركوا في أنفسنا أثرا ولا يكفيني المجال لذكرهم جميعا، فجزاهم الله وجزى كل من علمني حرفا خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

إلى كل من أحبنا في الله وأحببناه في الله
جمعنا الله جميعا في مستقر رحمته إنه ولي ذلك والقادر عليه.

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
42	طرق وآليات خلق السياحة لفرص التشغيل	الشكل رقم (1-1)
66	مساهمة السياحة في توفير مناصب عمل مقارنة بالقطاعات الأخرى سنة 2016	الشكل رقم (2-1)

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (2-1)	تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة بصفة مباشرة	52
الجدول رقم (2-2)	تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة بصفة كلية	52
الجدول رقم (2-3)	تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة	53
الجدول رقم (2-4)	تطور المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة	54
الجدول رقم (2-5)	تطور إنفاق السياح الأجانب على السياحة في الإمارات العربية المتحدة (الدخل السياحي)	54
الجدول رقم (2-6)	تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الإمارات العربية المتحدة	55
الجدول رقم (2-7)	تطور مساهمة القطاع السياحي في تكوين رأس المال المادي في الإمارات العربية المتحدة	56
الجدول رقم (2-8)	تطور الإنفاق الحكومي الفردي على القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة	56
الجدول رقم (2-9)	تطور الإنفاق على السياحة الترفيهية في الإمارات العربية المتحدة	57
الجدول رقم (2-10)	تطور الإنفاق على سياحة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة	58
الجدول رقم (2-11)	بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا خلال الفترة (2018 – 2022)	59
الجدول رقم (2-12)	الصادرات والواردات الرئيسية لدولة ماليزيا لسنة 2021	60
الجدول رقم (2-13)	شركاء الاستيراد و التصدير الرئيسيين في ماليزيا لسنة 2021	60
الجدول رقم (2-14)	تطوير استراتيجيات السياحة في ظل خطط التنمية الماليزية الخمسة الأخيرة	62
الجدول رقم (2-15)	الإيرادات السياحية لماليزيا خلال الفترة (2010-2019)	64

64	مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2010-2019)	الجدول رقم (2-16)
67	إبراز بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (2022-2018)	الجدول رقم (2-17)
68	الصادرات و الواردات الرئيسية للجزائر سنة 2021	الجدول رقم (2-18)
68	2021 شركاء الاستيراد الرئيسيين في الجزائر لسنة	الجدول رقم (2-19)
68	2021 شركاء التصدير الرئيسيين في الجزائر لسنة	الجدول رقم (2-20)
75	تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2017-2000)	الجدول رقم (2-21)
76	مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2020-2010)	الجدول رقم (2-22)
77	مساهمة القطاع السياحي في التشغيل خلال الفترة (2010-2020).	الجدول رقم (2-23)
79	ميزان المدفوعات السياحي في الجزائر للفترة (2020 - 2010)	الجدول رقم (2-24)

فهرس المحتويات

III	الملخص
VI	شكر وعرفان
V	إهداء
VI	قائمة الاشكال
VIII	قائمة الجداول
IX	فهرس المحتويات
2	المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

9	تمهيد
10	المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياحة
10	المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها
12	المطلب الثاني: مفهوم وأنواع السياحة
19	المطلب الثالث: أسباب انتشار السياحة
20	المطلب الرابع: أبعاد وأسس والاثار الاقتصادية للسياحة
24	المبحث الثاني: التنويع الاقتصادي: مقارنة نظرية
24	المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي
25	المطلب الثاني: أنماط، أهداف، ودوافع التنويع الاقتصادي
27	المطلب الثالث: محددات ومؤشرات قياس التنويع الاقتصادي
31	المطلب الرابع: معوقات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

المبحث الثالث: القطاع السياحي كإستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي.....	33
المطلب الأول: أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار.....	33
المطلب الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات.....	34
المطلب الثالث: أثر السياحة على التشغيل.....	35
المطلب الرابع: أثر السياحة على زيادة الدخل وإعادة توزيعه.....	37

الفصل الثاني: مساهمة السياحة في تحقيق التنويع الاقتصادي: عرض بعض التجارب الدولي

المبحث الأول: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة.....	41
المطلب الأول: واقع الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة.....	41
المطلب الثاني: مقومات السياحة في الإمارات العربية المتحدة.....	41
المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية السياحة في الإمارات.....	44
المطلب الرابع: مساهمة السياحة في القطاع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.....	45
المبحث الثاني: تجربة دولة ماليزيا.....	52
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الماليزي.....	52
المطلب الثاني: مقومات السياحة في ماليزيا.....	54
المطلب الثالث: صناعة السياحة في ماليزيا.....	56
المطلب الرابع: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الماليزي.....	58
المبحث الثالث: تجربة الجزائر في السياحة كخيار إستراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي.....	60
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري.....	61
المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر.....	64
المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر.....	67
المطلب الرابع: إمكانية استفادة الجزائر من تجربي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.....	75
خلاصة الفصل:.....	79

80 الخاتمة

84 قائمة المراجع

مقدمة

1- مدخل للدراسة

تمر اقتصاديات العديد من البلدان المتقدمة والنامية بفترة انتقالية بسبب التغيرات الاقتصادية العالمية، كما أن هذه التحولات دفعت الدول إلى إعادة تنظيم قطاعاتها حسب أهميتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن بين القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك قطاع الخدمات الذي يعتبر حاليا من أهم القطاعات الاقتصادية، حيث يتنافس مع قطاعات أخرى مثل الصناعة والزراعة حيث أصبح يعتبر وسيلة أخرى لإزالة النقص أو الضعف في هذين القطاعين.

تعتبر السياحة عنصرا هاما من عناصر التجارة في الخدمات، حيث أنها حاليا واحدة من أسرع القطاعات نموا في الاقتصاد العالمي وبالتالي أصبحت واحدة من أكبر الصناعات في العالم في حد ذاتها. لاسيما منذ منتصف القرن العشرين، وقد حققت هذه الصناعة مستويات كبيرة على مستوى العالم حيث أنها تنافس صناعات النفط والذهب من حيث الإيرادات، وتعتمد عليها العديد من الدول للحصول على العملة الصعبة، معتبرة أن السياحة تعتبر ركيزة هامة من ركائز الدولة في دعم ميزان المدفوعات، إذ تساهم إيرادات السياحة المتحققة في الميزان السياحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توفير فرص العمل المباشرة وغير المباشرة، وترتبط بالعديد من القطاعات الاقتصادية مثل النقل والمطاعم وغيرها من العلاقات الخدمائية. كما تعتبر أيضا مكونات وإمكانات السياحة (الطبيعية والتاريخية والمادية) من أهم الركائز الأساسية للمنتج السياحي لأي دولة، وكلما كانت هذه المكونات فريدة وتنوعت كلما كانت أكثر ملائمة لجذب السياح وبالتالي جذب السياح ويزيد الطلب على السياحة في هذه البلدان .

وبهذا أصبح القطاع السياحي يشكل دعامة أساسية للاقتصاد الوطني، لهذا سارعت العديد من الدول لتقديم مختلف التسهيلات والإمكانيات ووضع الاستراتيجيات والخطط لتنمية وترقية هذا القطاع، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق تنوع اقتصادي جيد.

ويعد التنوع الاقتصادي موضوعا في غاية الأهمية نظرا للدور الهام الذي يلعبه في النمو الاقتصادي ومساهمته في زيادة الإنتاج المادي وتنوع الدخل وخلق القيمة المضافة، وعليه ترغب العديد من البلدان في تنفيذ إستراتيجية اقتصادية مختلفة أو اتخاذ سياسات ومشاريع اقتصادية متنوعة في قطاعات مختلفة حيث يكون مستوى التنوع الاقتصادي هو الأكثر أهمية. وتعتبر السياحة الوسيلة الأمثل لتنوع أسواق الدخل، خاصة أنها قطاع يدر الدخل بالعملة الصعبة وقادر على خلق فرص العمل فقطاع السياحة يلعب دورا هاما في دعم وتحقيق التنوع الاقتصادي.

وهذا ما جعل الجزائر تهتم في الآونة الأخيرة بتنمية القطاع السياحي، كونها تمتلك مجموعة من المقومات تلي متطلبات السياحة، وحتى تكون كمحرك للتنمية يجب انتهاج استراتيجيات التواصل والاستدامة في أعقاب العمل على ضمان التنمية المستدامة للسياحة.

2- إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنوع الاقتصادي في كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر؟

وحتى تتم الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة تقسم الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما المقصود بالسياحة؟ وما هو دورها في الاقتصاد؟
- 2- هل يعد القطاع السياحي بديلا استراتيجيا لتحقيق التنوع الاقتصادي؟
- 3- هل للإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر مقومات واستراتيجيات سياحية تمكنها من تحقيق التنوع الاقتصادي؟

3- فرضيات الدراسة

للإجابة على التساؤلات السابقة تم تحديد مجموعة من الفرضيات التي تمكن من الوصول إلى أهداف الدراسة:

1. يلعب قطاع السياحة دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وإهماله يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني.
2. القطاع السياحي بديل استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي.
3. تمتلك الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر إمكانيات سياحية من شأنها أن تساعد على النهوض بقطاعها السياحي، بغية ترفيقته وتحقيق التنوع الاقتصادي. بما يتماشى مع استراتيجيات التنمية السياحية.

4- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على أهمية القطاع السياحي في اقتصاد الدول ودوره في تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- توضيح آليات التنوع الاقتصادي وأهم مؤثراته المستخدمة في هذا الصدد.
- إبراز المقومات السياحية التي تتميز بها الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.
- دراسة وتحليل استراتيجيات السياحة التي تم التي اعتمدها كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.
- تسليط الضوء على الدروس التي تم اكتسابها من تجربي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا والتي استفادت منها الجزائر.

5- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على واقع القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر كبديل لتحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، زيادة فرص العمل،

تحسين ميزان المدفوعات وغيرها. وتبرز أيضا أهمية هذه الدراسة في توافقها مع الاهتمام الكبير الذي توليه الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر لتطوير قطاع السياحة واستغلال الموارد السياحية الكبيرة التي يتمتعون بها ومعرفة مدى فعالية الاستراتيجيات التي تم تنفيذها من قبل كل دولة.

6- أسباب اختيار موضوع الدراسة

من أهم أسباب اختيار الموضوع ما يلي:

- محاولة تسليط الضوء على أهمية قطاع السياحة كونه قطاع حساس ومهم في العصر الحديث، حيث يوفر موارد مالية كبيرة بالعملة الأجنبية.
- التأكيد على دور قطاع السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على قطاع المحروقات في الجزائر.
- وتسليط الضوء على مساهمة هذا القطاع في بناء اقتصاد قوي في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا.
- الاهتمام بتجربتي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا للاستفادة منها واستخلاص النتائج التي حققتها في تنمية القطاع السياحي.
- الرغبة والاهتمام الشخصي بموضوع القطاع السياحي.

7- حدود الدراسة

- لكل دراسة حدود مكانية وزمنية، وعليه يتم تبيان حدود هذه الدراسة كالاتي:
- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر.
 - الحدود الزمنية: اختلفت الحدود الزمنية من تجربة إلى أخرى وذلك راجع إلى المعلومات المتوفرة بخصوص موضوع الدراسة وبالتالي اقتصرت الدراسة حسب توفر البيانات في كل حالة.

8- منهج الدراسة المتبع

لإنجاز البحث والرد على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء النظري وهو المنهج الذي يلائم طبيعة الموضوع. أما في الجانب التطبيقي، تم استخدام منهج دراسة الحالة في عرض تجربة كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر في السياحة ومدى مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي، وتمثلت أدوات الدراسة في الاعتماد على مجموعة من الكتب والمذكرات والدوريات والمكتبيات، إحصاءات الجهات الرسمية والمنظمات الدولية، وكذلك التقارير والنشرات والمواقع الإلكترونية.

9- الدراسات السابقة

هناك العديد من الباحثين الذين تطرقوا إلى موضوع السياحة والتنوع الاقتصادي ومن بين هذه الدراسات مايلي:

- الدراسة الأولى: أطروحة دكتوراه للباحثة أمال حابس، تحت عنوان: تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2015، علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، (2018).

إشكالية الدراسة: تحاول الباحثة من خلال دراستها لهذا الموضوع، مدى مساهمة الاستثمار السياحي في ترقية القطاع السياحي وتحقيق التنمية في الجزائر؟

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

• الجزائر تمتلك مؤهلات سياحية كبيرة، لكن القطاع السياحي يعاني من نقص في المعدات والخدمات. الاستثمارات في القطاع محدودة ولم تحقق أهداف التنمية السياحية؛

• عدد المشاريع الموجهة للقطاع السياحي لا يزال ضعيفاً ولا يتجاوز 1.31٪ من إجمالي عدد المشاريع الاستثمارية، حيث يعود ذلك بشكل أساسي إلى ضعف الطلب السياحي، مما يثير قلق المستثمرين من الاستثمار في هذا القطاع؛

• تم تجاهل مناطق الجنوب الجزائري في تحديد المناطق السياحية الجديدة في الخريطة السياحية لعام 2016، ولا يتجاوز عدد المناطق في الجنوب 15 منطقة، بينما في أقصى الجنوب يوجد 8 مناطق فقط؛

• تعتمد الجزائر بشكل أساسي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما جعلها تعاني من هشاشة في النمو والتنمية بسبب تراجع أسعار النفط. وتشير المؤشرات إلى أن مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل القطاع السياحي، في الناتج المحلي لا تزال منخفضة ولا تتجاوز نسبة 1.49٪ في متوسطها.

- الدراسة الثانية: رسالة ماجستير للطالب صادق هادي، بعنوان دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية -دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012-، علوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف1-، 2014.

إشكالية الدراسة: يسعى الباحث من خلال بحثها في هذا الموضوع، إلى إبراز دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية من خلال المقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة النرويجية.

النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج تتضمن ما يلي:

- يهدف التنوع الاقتصادي إلى تنوع مصادر الدخل وتوسيع قاعدة الإنتاج وزيادة مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. حيث يسمح أيضا بتجميع جميع الموارد والطاقات المجتمعية وتوجيهها بشكل صحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة وضمان استمرارية وتوسيع جهود المشاركة فيها.
 - التنمية المستدامة هي إطار مفاهيمي حديث يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية. يجب الالتزام بهذا الإطار في تخطيط وتنفيذ أي إستراتيجية تنموية لضمان استدامة التنمية وسلامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.
 - تهدف التنمية المستدامة إلى تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية ومتنوعة. يجب التركيز على تطوير القطاع الصناعي والزراعي وقطاع الخدمات، وتعزيز البحث العلمي والتكنولوجي. يهدف ذلك إلى تطوير الموارد البشرية وربط نتائج التعليم بمتطلبات التنمية.
 - تظهر الإحصائيات والبيانات المتعلقة بقطاع المحروقات في الجزائر أنه يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني. فهو يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي والإيرادات الضريبية الثانوية للبلاد. كما يلعب دورا هاما في تحسين الميزانية العامة وزيادة قيمة الصادرات.
- الدراسة الثالثة: مقال للباحث سعيد محمد يوسف نبهان الظهوري، بعنوان جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، مجلة المؤرخ المصري، جامعة الشارقة، 2020.
- إشكالية الدراسة: تطرق الباحث في دراسته إلى جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي.
- النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة:
- أظهرت الدراسة عدة نتائج كالاتي:
- تحققت نهضة سياحية لا مثيل لها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بفضل استغلال جميع مقوماتها السياحية والتركيز على تطوير بنيتها التحتية.
 - نجحت دولة الإمارات في إنشاء وسائل نقل حديثة ومتطورة على المستوى العالمي، مما ساهم في تقديم خدمة متميزة للسائح وزيادة جاذبية السياحة في البلاد.
 - تمكنت الإمارات من مواجهة فيروس كورونا بنجاح واتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة. ونتيجة لذلك، زادت أعداد الليالي السياحية وزادت الإيرادات السياحية.

- الاهتمام بالأسواق السياحية بهدف زيادة العائد السياحي من هذه الأسواق.
- تشير المؤشرات السياحية إلى العوامل التي تؤثر على القطاع السياحي في الدولة. حيث تظهر أن تطوير المقومات السياحية في الدولة يؤثر بشكل إيجابي على المؤشرات السياحية.

10- خطة وهيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية تم تقسيم البحث إلى فصلين تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي: تدرج تحته ثلاثة مباحث أساسية، المبحث الأول كمدخل مفاهيمي للقطاع السياحي، أما المبحث الثاني فقد تناول مفاهيم أساسية حول التنوع الاقتصادي، في حين يركز المبحث الثالث على دور السياحة في تمويل الاقتصاد في إطار سياسة التنوع الاقتصادي.

الفصل الثاني: مساهمة السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي- عرض بعض التجارب العالمية: قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، أما المبحث الثاني فقد ركز على تجربة دولة ماليزيا وإلقاء نظرة عامة حول قطاعها السياحي، أما المبحث الثالث فقد تم التطرق فيه إلى تجربة الجزائر في السياحة كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي.

11- صعوبات الدراسة

إن أي بحث علمي لا يخلو من صعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة ما يلي :

تضارب الإحصائيات المتعلقة بتقييم الاستراتيجيات في بعض الأحيان خصوصا الإحصائيات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات والمجلس العالمي للسفر والسياحة الخاصة بالجزائر، وعدم توفر مراجع خاصة بها يعتمد عليها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياحة والتنويع

الاقتصادي

تمهيد

لقد عرفت ظاهرة السفر منذ القدم، بمظاهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها بسيطة وبدائية، ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة إلى يومنا هذا، خاصة بعد تقدم العلم، فأصبحت ظاهرة فريدة من نوعها ونشاط له أسسه ومبادئه خاصة بعد التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات، بالإضافة إلى الزيادة في الدخل، وتحسين ظروف العمل، وتحسين مستويات التعليم والثقافة. وهكذا أصبحت السياحة نشاطا مرتبطا بالسفر والبقاء لفترة من الوقت خارج الأماكن المعتادة، إما للمتعة والترفيه أو لدوافع أخرى تختلف من سائح إلى آخر.

ولذلك تعتبر السياحة من أهم القطاعات وأكثرها ديناميكية في العالم نظرا لقدرتها على توليد دخل كبير بالعملة الصعبة واستيعاب البطالة وتعزيز التنمية في جميع أنحاء المنطقة. ونتيجة لذلك، جعلت العديد من الدول هذا القطاع حجر أساس اقتصادها الوطني، خاصة بعد أن أصبحت تعتبر صناعة ومصدرا للدخل أساسي في كثير من دول العالم، كما أن السياحة اعتبرت أحد الركائز أو الأدوات الأساسية التي يعتمد عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالتالي تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية على الشكل التالي:

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياحة

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي: مقارنة نظرية

المبحث الثالث: القطاع السياحي كإستراتيجية لتحقيق التنوع الاقتصادي

المبحث الأول: مدخل مفاهيمي للسياحة

تعتبر السياحة مصدراً هاماً وقوياً للدخل القومي، كما أنها تعكس صورة الحضارة والهوية الحقيقية للبلدان والشعوب. بالإضافة إلى ذلك، تلعب السياحة دوراً حيوياً في توفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة في البلدان التي يزورها السياح من مختلف أنحاء العالم، وتساهم في حل المشكلات الاقتصادية وتنشيط الاقتصاد المحلي.

المطلب الأول: نشأة السياحة وتطورها

تزامن ظهور السياحة مع ظهور الإنسان، وكانت أشكالها وأسبابها وأهدافها ووسائلها بسيطة وبدائية، وتتوافق أغراضها مع الأنشطة والرغبات في بداية تطور الإنسان، كإيجاد الطعام والشراب، والمأوى. حتى أصبحت الآن علماً نظرياً وفناً تطبيقياً ونشاطاً اجتماعياً له أسسه وقواعده وأصوله. وهي صناعة مركبة من الصناعات الحديثة، وامتد تأثيرها إلى العديد من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى لذلك كان لازماً علينا أن نستعرض فيما يلي أهم هذه المراحل التاريخية لتطور السياحة العالمية عامة حيث قسمت إلى مرحلتين رئيسيتين تسهيلاً للبحث والدراسة للتمكن من التعرف على أهم السمات التي تميز كل مرحلة من المراحل التي سيتم ذكرها.¹

أولاً: السياحة في العصور القديمة

وهي الفترة التي بدأت منذ نشأة الإنسان على وجه الأرض وحتى القرن الرابع عشر، حيث كان الإنسان ووسيلة انتقاله خلال تلك الفترة بدائياً، فكان ينتقل من مكان آخر سيرا على الأقدام أو بالاعتماد على الحيوانات والتي قام بتطوير استخدامها إلى جر العربات المخصصة لنقل الركاب والبضائع. أما بالتكلم عن السفر فقد كان ظاهرة طبيعية مرتبطة بوجود الإنسان تهدف إلى إشباع حاجاته الشخصية.

أما بخصوص السياحة فقد حدثتنا الكتب عن أسفار ورحلات كثيرة يمكن اعتبارها على أنها من أوليات السياحة، فأنواع الرحلات التي قام بها الإنسان قبل الميلاد ما هي إلا أسفار لتحقيق فائدة ما أو حب الاستطلاع والدوافع الدينية، وكذا البحث عن مناخ وأرض مناسبة للعيش والتجارة.

ثانياً: السياحة في العصور الوسطى

بدأت حياة الإنسان في هذه المرحلة تأخذ طابعاً مختلفاً، فظهرت الزراعة، وبدأ الناس يهتمون بها، واعتمد الناس عليها في تأمين قوتهم اليومي، إلا أن المجتمع في ذلك الوقت انقسم إلى قسمين الأول طبقة الفقراء والثاني طبقة الإقطاعيين الذين تتوفر عندهم الأموال والأراضي فلم يعودوا بحاجة إلى العمل مما زاد لديهم من وقت الفراغ وسمح لهم بأن يجوبوا البلاد ويتمتعوا بوقتهم، كما ظهر نوع جديد من السياحة، وهو سياحة الاستجمام والراحة، إضافة إلى

¹ كتاب جغرافيا السياحة والطيران، مبادئ السياحة، 2009، ص3.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

السياحة العلاجية حيث كان الناس ينتقلون من بلد آخر بغرض العلاج والاستشفاء، حيث التعليم يقتصر على الإقطاعيين وأبنائهم. ثم تطور الإنسان تدريجياً وجاءت مرحلة جديدة وهي الثورة الصناعية والنهضة والاختراعات التي غيرت من أسلوب حياته وسهلت عليه العيش والتنقل بين البلدان خاصة بعد اختراع القطارات والسكك الحديدية والبواخر، إذ ساهم تطور وسائل النقل والمواصلات في مساعدة الناس على اختصار الوقت والجهد والتكلفة مما شجعهم على الانتقال، لاسيما بعدما اخترع السيارات¹.

ثالثاً: السياحة في العصر الحديث

تمتد هذه المرحلة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن التاسع عشر الميلاديين، وقد شهدت هذه الفترة تتابع الرحلات الأوروبية حبا في المغامرة، الاستطلاع، الترفيه، الرغبة في الكشف، الكسب وتزايد المعرفة، كما كان النشاط الاستعماري الذي شهدته أوروبا خلال هذه المرحلة دور في الرواج الاقتصادي والحضاري، تطور كل من العلوم والفنون بظهور الثورة الصناعية، كما توسع مجال السفر والسياحة وذلك راجع لتعدد العطلات وطول فترتها وقيام الأفراد برحلات خاصة تهدف إلى المتعة والترويح عن النفس والتي تهدف إلى الكسب المادي فقط.

كما تطورت السياحة وبالتالي بدأ في استخدام التعابير المعاصرة كتعبير السائح (Tourist) للإشارة إلى الشخص الذي يقوم برحلة من أجل المتعة والترفيه أو لأسباب صحية أو دينية.

وعرفت بداية القرن العشرين تكنولوجيا جديدة في مجال النقل البري، البحري، الخطوط الحديدية والطيران، ومجال الإيواء "فنادق دولية بخدمات شاملة"، ووسائل الاتصال السريعة، كما تغيرت حياة الإنسان خاصة في الدول المتقدمة، مما دفع به إلى التمتع بالسياحة².

رابعاً: المرحلة المعاصرة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع بداية القرن العشرين استقرت الأوضاع السياسية، وازدهرت الأوضاع الاقتصادية وارتفع المستوى المعيشي، كذلك توفرت وسائل النقل المتطورة، عاد الإنسان للقيام بالترحال ولكن تحت شعار جديد ألا وهو السياحة عن طريق استخدام أحدث وسائل النقل، حيث كان للحكومات رأي بأن السياحة لم تعد ذات طابع تقليدي وإنما صارت ذات طابع اقتصادي يساعد في التخطيط السياحي مثل الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية الرسمية، (UIOTO) والذي سرعان ما تحول إلى منظمة دولية متخصصة في شؤون السياحة عرفت بالمنظمة العالمية للسياحة (OMT) التابعة لهيئة الأمم المتحدة³.

¹ نائل موسى، محمود سرحان، (2011): مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص 4-5.

² مصطفى يوسف كافي، (2005): فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، ص32.

³ أمال حابس، (2017-2018): تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر، ص 6-7.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

- وكان هذا التطور الكبير نتيجة لعوامل عديدة نذكر منها:¹
- استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.
 - التطور الكبير في وسائل النقل سواء البرية، الجوية والبحرية.
 - ارتفاع المستوى المعيشي والدخل الفردي.
 - ارتفاع مستوى التعليم في الدول المتخلفة مما زاد الرغبة في السفر.
 - زيادة الوعي لدى الحكومات والمؤسسات والأفراد بأهمية السياحة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع السياحة

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية السياحة من حيث المفهوم والهدف منها، أنواعها وأسسها، بالإضافة إلى أهميتها وخصائصها.

أولاً: مفهوم السياحة

إن السياحة في العصر الحديث هي ظاهرة إنسانية وحاجة اجتماعية أساسية وأولوية في ضوء تعقد الظروف الحياتية حيث أنها لم تعد مجرد انتقال الأفراد من بلد لآخر كما كانت عليه في الماضي، وأيضاً لم تعد ترفاً كما يتصورها البعض الآخر بقدر ما، وبالإضافة إلى ذلك فإنها يمكن أن تكون مورداً أساسياً تعتمد الدول في بناء اقتصادها من خلال دورها الفاعل في تحقيق الأهداف المنشودة لخططها التنموية². في البداية سوف نتطرق لتعريف السائح لأنه سيساعدنا في التعرف على مفهوم السياحة.

1- تعريف السائح

لقد عرف الباحث الإنجليزي نورفال السائح: "بأنه الشخص الذي يدخل بلداً أجنبياً لأي غرض غير اتخاذ هذا البلد محل إقامة دائمة، أو يعمل في هذا البلد بشكل منتظم ومستمر، ويقضي وقتاً في الدولة التي يكون فيها "مقيم دائماً"، وهو ما يضمن له المال الذي لا يستطيع كسبه في أي مكان آخر".³

حيث قام مؤتمر روما العالمي للسياحة عام 1963 بتعريف السائح أنه: "أي شخص يسافر إلى بلد غير بلده الذي يقيم فيه بصورة دائمة ومعتادة، عدا قبول وظيفة في البلد الذي يزوره أي تغيير مكان إقامته المعتاد لفترة مؤقتة وبعبارة أوضح تغير البيئة الاجتماعية لأغراض أخرى غير العمل مدفوع الأجر، إلا أن المسافر بين الذي لا يتصل

¹ لينا بخوش، (2020-2021): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة Master، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 59.

² يحيى النجار، (2001): دالة استثمار صناعة السياحة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني، بغداد، العراق، ص 37.

³ حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، (2016): مبادئ السياحة، دار الإحصاء العلمي، ط1، عمان، الأردن، ص 19.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

سفرهم بالسياحة هم رجال القوات المسلحة الأجنبية، مسافروا الترانزيت، العاملون المؤقتين، طاقم الطائرات، المهاجرون، أعضاء الهيئات الدبلوماسية والتمثيل القنصلي.¹

2- تعريف السياحة

يمكن تعريف السياحة بأنها: "نشاط يهدف للترفيه توفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط".²

وعرفها الألماني فولر أنها "ظاهرة من ظواهر العصر الناشئة عن حاجة الناس المتزايدة إلى الراحة والترفيه، وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاص".³

وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في أكثر من موضوع ومن بينها سورة التوبة حيث جاء في قول الله تعالى ﴿براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين(1) فسيحوا في الأرض أربعة أشهر وأعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين (2)﴾ سورة التوبة.

ومصطلح السياحة يستعمل بصورة عامة لوصف السفر ويعكس في بعض الحالات زيادة التوسع في السفر الترفيهي والذي يطلق عليهم السواح.⁴

وضعت المنظمة العالمية للسياحة (OMT) سنة 1993 تعريفا خاصا بالسياحة، إذ عرفت على أنها "أنشطة الأشخاص المسافرين من أماكنهم والإقامة في أماكن تقع خارج إقامتهم المعتادة، ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى".⁵ وأضافت هذه المنظمة إلى أن السياحة ينبغي أن تتضمن أربعة نقاط أساسية وهي:

- ✓ تنطوي السياحة على تحرك الناس من موقع إلى موقع آخر خارج مجتمعهم المحلي.
- ✓ إن جهات القصد السياحية توفر نطاقا من النشاطات والخبرات والتسهيلات والخدمات.
- ✓ الحاجات والدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا، وان هذه الحاجات والدوافع بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا.
- ✓ تتضمن السياحة عددا من النشاطات الفرعية، وهذه النشاطات تولد مجتمعة داخل ضمن الاقتصاد الوطني.
- ✓ ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح.
- ومن خلال هذه التعريفات تم استنتاج أن السياحة هي نشاط ذهني وجسدي يمارسه الفرد للترفيه عن نفسه وإرادته بتحقيق رغبته الكامنة والتي تدفعه لاستكشاف كل ما هو جديد في البلدان الأخرى.

¹ حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² مصطفى يوسف كافي، وحمزة عبد الرزاق العلوان وآخرون، (2016): مبادئ السياحة، مكتبة العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص18.

³ نفس المرجع السابق، ص18.

⁴ ماهر عبد العزيز توفيق، (2013): صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص64.

⁵ صالح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة في سوريا، دار رضا، ط1، دمشق، سوريا، ص20.

3- خصائص السياحة

- يمكن إجمال أهم الخصائص المتعلقة بصناعة السياحة فيما يلي:¹
- ✓ تعتبر السياحة صادرات غير ملموسة فهي لا تتمثل في سلعة مادية يمكن نقلها من مكان لآخر.
 - ✓ تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها يترتب عليه اختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية المرتبطة بها.
 - ✓ تتأثر قرارات السائح بتأثر بالتغيرات الطفيفة في السعر والدخل.
 - ✓ يصعب التعامل مع القطاع السياحي حيث يعتمد على أشياء يصعب على الدول التحكم فيها أو التنبؤ بها، وتستمد مرونة الطلب السياحي من درجة استجابته للتغيرات للظروف الاقتصادية السائدة في السوق.
 - ✓ تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطه بالعديد من الأنشطة الاقتصادية حيث تعتبر السياحة نشاطا مركبا من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر فيها وتتأثر بها.
 - ✓ لا يمثل السوق السياحي وحدة متجانسة، بل يمثل فكرة مرئية تتكون من عدة أسواق جزئية أو فرعية، ذلك لأنه من أكبر الأخطاء التي يمكن أن تقع فيها المنظمات السياحية الرسمية في أي دولة هو التعامل مع السوق السياحي كوحدة واحدة وبالتالي يحاول إرضاء جميع السائحين بمنتهج سياحي واحد.
 - ✓ يتميز مجموع المستهلكين المتماثلين الذين يشكلون شريحة السوق التي تتميز بعائدات الشرائح المتماثلة أو المتشابهة.

4- أهمية السياحة

إن للسياحة دورا فعالا كونها:²

- ✓ تمثل أحد أهم الصناعات في هذا العصر، فهي تساعد على توسيع آفاق انفتاح السوق وزيادة سرعة النشاط الاقتصادي بسبب زيادة الاحتياجات الشخصية والدخل.
- ✓ أسعارها لا تخضع لتأثير تقلبات الأسعار في معظم الدول النامية.
- ✓ تساهم أيضاً في انتعاش الاقتصاد الوطني، وكذلك التأثير على الدخل القومي، نظراً لتأثيرها الواسع النطاق مقارنة بصادرات غيرها من الخدمات والبضائع.
- ✓ تشجيعها على تنمية الحرف التقليدية والصناعات المتوارثة التي تساعد بدورها على جذب انتباهه السياح.³

¹ عائشة شرفاوي، (2014-2015): السياحة الجزائرية بين متطلبات اقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 8.

² حميد الطائي، (2007): أصول صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن، ص 29-30.

³ فتحي محمد الشرفاوي، (2009): مبادئ علم السياحة، دار المعرفة، الاسكندرية، ط1، مصر، ص 48-50.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

- ✓ تمثل السياحة ثالث أعظم بند في التجارة الخارجية للعالم فهي تحتل مكانة مهمة في التجارة الدولية خاصة بعد الزيادة الكبيرة لحركة السياحة بعد الحرب العالمية الثانية.
- ✓ زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي لدى المواطنين عن طبيعة الأماكن السياحية باعتبارها وسيلة من وسائل الاتصال الفكري والثقافي بين سكان المناطق والتعرف على العادات والتقاليد السائدة في المناطق المختلفة.
- ✓ زيادة إنتاجية الأفراد والمجتمعات وإتاحة فرص عمل جديدة وتنشيط الحركة التجارية والعمل على دعم الثقة في كفاءة أجهزة تشغيل القوى العاملة الوطنية.

ثانياً: أنواع السياحة

تقسم السياحة لعدة أنواع، وذلك بحسب عدة عوامل تساعد في تصنيفها، وتمثل أنواع السياحة في:

1- السياحة حسب الغرض

تقسم حسب عامل الهدف من القيام بالسياحة إلى:

- ✓ **السياحة الترفيهية:** تشير السياحة الترفيهية إلى إقامة قصيرة، ربما يوماً واحداً، من مكان إقامة إلى آخر بغرض الاستمتاع والتسلية والاستجمام. وعادةً ما يختار السائح القيام بهذا النوع من الجولات في المناطق الخلابة أو المناطق الهادئة بعيداً عن مصادر الفوضى والتلوث البصري، ويمكن للسائح من خلالها ممارسة العديد من الهوايات، منها: المشي أو الجري، بالإضافة إلى ممارسة هواية صيد الأسماك.¹
- ✓ **السياحة العلمية:** وتعرف أيضاً بالسياحة البحثية التي تشمل الدراسات المتخصصة والأبحاث العلمية التي تتعلق بالبيئة النباتية والحيوانية.
- ✓ **السياحة العلاجية:** ويقصد بها توجه السياح إلى مناطق معروفة بعلاج حالات معينة، مثل أمراض القلب وأمراض الجهاز التنفسي وأمراض الروماتيزم وغيرها، وتتميز هذه الأماكن بخصائص معينة مثل ينابيع المياه المعدنية أو الكبريتية وحمامات الطين أو الرمل المتسع أو نافورات المياه ساخنة.
- ✓ **السياحة الدينية:** ويقصد بها رحلات الحجيج السنوية أو زيارات الأماكن الدينية خلال فترات محددة من السنة.²

¹ وردة يلس، (2019-2020): دور التسويق السياحي في تحسين الأداء التسويقي في المؤسسات الفندقية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص12.

² وردة يلس، المرجع سبق ذكره، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

✓ **سياحة المؤتمرات:** يرتبط هذا النوع ارتباطا وثيقا بالتطورات الكبيرة في العلاقات الاقتصادية والسياسة والثقافية والاجتماعية بين دول العالم، وكذلك ترتبط بشكل متين بسياحة المعارض، ويعتمد التقدم السياحي في هذا المجال على تهيئة الأجواء المناسبة لمثل هذه اللقاءات، حيث بدأت العديد من الفنادق بالاهتمام بتجهيز قاعات مخصصة وتوفير المرافق والخدمات اللازمة لاستضافة المؤتمرات.

✓ **سياحة التسوق:** وتعتبر سياحة التسوق من الأعمال المتعلقة بالأنشطة السياحية لما لها من تأثير مهم على كمية وتجهيزات الاستهلاك السياحي، حيث يقبل السياح على شراء الهدايا والتذكارات في مناطق الجذب السياحي، وأغلبها تتمثل في حرف يدوية تعبر عن البيئة التي تم فيها الصنع أو هوايات تحمل صور الآثار الموجودة في هذه المنطقة السياحية.

✓ **سياحة المعارض:** وهي نوع حديث من أنواع السياحة ظهر مؤخرا وقد ارتبطت بالتطور الصناعي الكبير الذي شهده العالم في الوقت الحالي، ولقد لعبت المعارض دورا بارزا في الحركة السياحية، حيث كانت معارض إنتاج انجليزية بوجه خاص ذات شهرة عالمية التي كانت تقام في العديد من المدن أهمها وينشستر (winchester)، واندون وسميث فيلد وتمثل المعارض التي تقام على مستوى دول العالم أحد عوامل جذب السياح حيث تستقطب عددا هائلا من الزوار، سواء للمشاهدة أو المشاركة كما ساعدت على جذب أعداد كبيرة من رجال أعمال وذلك لعدة أغراض تتعلق بطبيعة أعمالهم مثل إتمام الصفقات التجارية أو الاشتراك في المعارض التجارية أم من أجل المتعة والاستجمام أو الغرضين معا.

✓ **سياحة السباقات والمهرجانات:** وتنطبق على سباقات السيارات والدراجات، المهرجانات السينمائية، ويشهد هذا النوع من السياحة إقبالا عاليا من المشاركين والسياح كما يرتبط بها كتنفلات واسعة للأزياء والفنون الشعبية.

✓ **سياحة السفاري والمغامرات:** وهي تلك السياحة التي تتم عبر السفاري، وتنوع أنواعها وأهدافها، فالبعض يتجه إلى السلاسل الجبلية ومغامرة التسلق، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان والمانع، أو التي تكون من أجل الصيد البري في المناطق المسموح فيها بالصيد.

✓ **السياحة الرياضية:** وهو السفر من مكان لآخر داخل الدولة أو خارجها من أجل المشاركة في بعض الدورات والبعثات أو من أجل الاستمتاع بالأنشطة الرياضية المختلفة.

✓ **سياحة التجوال:** وهي من أنواع السياحة المستحدثة وتتمثل في القيام بجولات منظمة سيرا على الأقدام لمناطق ناشئة تشتهر بجمال مناظرها الطبيعية وتكون الإقامة في منتجات البر التعايش مع الطبيعة.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

✓ **السياحة الثقافية** (سياحة أثرية وتاريخية): يهتم بهذا النوع من السياحة شريحة معينة من السائحين ذوي مستويات مختلفة من الثقافة والتعليم حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية وحضارية كثيرة ويتمثل هذا النوع نسبة 10% من حركة السياحة العالمية.

✓ **السياحة الشاطئية**: وتنتشر هذه السياحة في الدول التي تتوفر على مناطق سياحية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه صافية خالية من الصخور.

✓ **سياحة الغوص**: وهي سياحة لها عالقة مباشرة بالسياحة الشاطئية في المناطق السياحية ويشترط للقيام بهذا النوع من السياحة توافر كنوز رائعة بهذه المناطق الساحلية وتوافر مقومات للغوص، مثل الشعب المرجانية، المياه دافئة، ساحر خلجان، الينابيع، الحيوانات والطيور والنباتات البرية أيضا والطيور النادرة.

2- حسب فترة إقامة السائح

تبعاً لهذا المعيار يمكن تمييز نوعين:¹

✓ **سياحة موسمية**: ويقصد بها السياحة التي تتم خلال فترات محددة من السنة والتي غالباً ما تكون قصيرة المدة وتختفي خلال فترات أخرى، وفي معظم الأحوال تعد خصائص المناخ هي السبب الأساسي في وجود هذا النمط من أنماط السياحة.

✓ **سياحة دائمة**: يقصد بها أنشطة السياحة غير المرتبطة بفترة محددة من السنة حيث تمارس على طوال السنة، وأن تباين حجمها أحياناً من فترة أخرى تبعاً لعوامل متعددة تتمثل في مدى الجذب السياحي ومستوى الأسعار السائدة والعوامل المنافسة والظروف السائدة في الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح وأحوال العالم الاقتصادية أو السياسية.

3- حسب الوجهة المقصودة

يمكن تقسيم السياحة إلى:²

✓ **السياحة الساحلية**: تشتهر هذه السياحة في البلدان ذات المناطق الساحلية الجذابة وشواطئ رملية ناعمة ومياه جانبية خالية من صخور ودرجات حرارة معتدلة.

✓ **السياحة الجبلية**: تعتمد على الجبال الشاخخة والمرتفعات العالية من أجل تسلق واكتشاف المناظر الطبيعية.

✓ **السياحة الصحراوية**: تتم عبر الصحاري وتتنوع أنواعها وأهدافها حيث يتجه البعض إلى السلاسل الجبلية، والبعض الآخر يتجه إلى زيارة الوديان وعيون الماء، والبعض يتجه إلى صيد في المناطق المسوحة بذلك.

¹ فؤاد بن غضبان، (2014): الجغرافيا السياحية، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 63.

² كمال درويش ومحمد الحماسي، (1997): رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، مصر، ص 257.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

✓ **السياحة الريفية:** هي من أنواع السياحة المستخدمة وتتمثل في القيام بجولات منظمة تمر على أقطاب مناطق نباتية تشعر بجمالها وطبيعتها وتكون الإقامة في مخيمات في البر والتعايش مع الطبيعة.

4- حسب حجم السياح

وتصنف السياحة إلى:

✓ **السياحة الفردية:** يقوم بها فرد واحد وتكون في غالبا ما تكون غير منظمة وتهدف إلى العزلة من أجل الاسترخاء أو القيام بدراسات ميدانية.

✓ **السياحة الجماعية:** تقوم بها مجموعة من الأفراد وتنظمها وكالات سياحية متخصصة، أو من طرف الأهل والأقارب من أجل التقارب والاستمتاع أكثر.

5- حسب عمر السياح

يندرج فيها¹:

✓ **سياحة الشباب:** وهي تستهدف الشباب الذين لديهم دراية بالوجهات السياحية والجبلية والصحراوية بغرض المغامرة والاستكشاف.

✓ **سياحة الكهول:** تستهدف كبار السن وذلك من أجل العلاج أو أداء مناسك الحج وأغراض أخرى.

6- حسب دخل السياح

ونميز بين نوعين:

✓ **سياحة راقية:** وتكون خاصة بذوي الأموال والنفوذ كالمملوك والرؤساء ورجال الأعمال.

✓ **سياحة اجتماعية:** تكون للمواطنين العاديين ذوي الدخل المنخفض.

7- السياحة حسب الموسم السياحي

تكون السياحة أساسية إذا كانت مرتبطة بموسم العطلات في البلدان المصدرة للسياح ويمكن أن تندرج ضمن السياحة الثقافية، أو سياحة المغامرات².

كما قد ترتبط السياحة الأساسية بالظروف الجوية المواتية وبالموسم السياحي بالنسبة للدول المستقبلية للسياح³. لهذا نجد:

✓ **السياحة الشتوية:** إذا كانت السياحة تتم في فصل الشتاء.

¹ كمال درويش ومحمد الحماحي، المرجع سبق ذكره، ص 257.

² حسين كفاي، (1987): رؤية عصرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ص 16.

³ محمود فوزي شعوي، (2006-2007): السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1974/2002، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 20.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

✓ السياحة الصيفية: إذا كانت السياحة تتم في فصل الصيف.

✓ سياحة المناسبات: إذا كانت السياحة تقوم على مناسبات معينة، سواء ذات طابع ديني، أو رياضي أو غيرها.

المطلب الثالث: أسباب انتشار السياحة

تتمثل أهم العوامل التي أدت إلى نمو السياحة فيما يلي¹:

✓ ازدياد رغبة أفراد المجتمع في إزالة القيود السياحية والتطلع إلى تكوين وحدة شاملة، فكان ذلك بمثابة حافز قوي لنمو وتقدم السياحة.

✓ الخطوات الاقتصادية الكبيرة التي حققتها معظم الدول وما رافقها من تحسن مستوى المعيشة وارتفاع مداخليها.

✓ ظهور الرغبات والاحتياجات الإنسانية كالأغراض الترفيهية والثقافية والدينية والصحية أدت إلى تطور السياحة.

✓ اهتمام المجتمع الدولي بالسياحة كنشاط إنساني يستحق التشجيع من كافة الشعوب والحكومات.

✓ أدى الانتقال من الريف إلى المدينة إلى زيادة الطلب على السياحة نظرا لتمييز الحياة في المدينة بالروتين والضوضاء مما شجع على البحث على أماكن توفر نوع ما من الراحة والمتعة.²

✓ تخفيض ساعات العمل من خلال استعمال التكنولوجيا أدى إلى زيادة أوقات الفراغ وأصبحت فرص السفر والتمتع بالإجازات المدفوعة الأجر؛ الاستقرار وانتشار الأمن مما شجع على السفر والتنقل من دولة إلى أخرى بالإضافة إلى تطور طرق المواصلات، مع تحسن اللغات والتوسع في الألعاب الرياضية.³

✓ رافقت التطورات التكنولوجية بعد الثورة الصناعية ظاهرة التلوث خاصة في المدن الكبرى، مما أدى إلى هروب الأشخاص خلال فترات معينة إلى مناطق أخرى خالية من التلوث.

✓ نتيجة لتطور الآلات ونظم وطرق الإنتاج ظهرت التجارة الخارجية وأصبح البحث عن الأسواق خارج حدود الدولة هو ما يحتاج إلى التنقل والسفر.

✓ زيادة ونمو الوعي الثقافي والاجتماعي إضافة إلى انتشار المعلومات أدت إلى زيادة الرغبة لدى الكثير من الناس في زيارة مدن أخرى للاطلاع على العادات والثقافات المختلفة.⁴

¹ أحمد فوزي ملوخية، (2008): مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، ص 30-31.

² ماهر عبد العزيز توفيق، (2008): صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن، ص 34.

³ خالد مقابلة، فيصل الحاج ديب، (2000): صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، ص 22.

⁴ ماهر عبد العزيز توفيق، المرجع سبق ذكره، ص 34.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

وقد شجعت كل هذه العوامل على نمو السياحة وانتشارها وأصبحت السياحة اليوم قطاعاً مستقلاً إلى جانب القطاعات الأخرى. مما سبق يمكن الاستنتاج أن السياحة ظهرت منذ القدم ومرت بمراحل عديدة من التطور، وقد ظهرت مفاهيم مختلفة على طول الطريق، وبسبب التطور المستمر لوسائل النقل وتطور ثقافة السياحة، انتشرت السياحة في جميع البلدان.

المطلب الرابع: أبعاد السياحة وأسس السياحة والاثر الاقتصادي للسياحة

للسياحة أسس، أبعاد واثار كغيرها من المؤشرات الاقتصادية تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذو فعالية في اقتصاد الدولة.

أولاً: أبعاد السياحة

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة في وقتنا الحالي، لما تتمتع بأبعاد في عدة جوانب حيث تعكس درجة التقدم الحضاري والاجتماعي للشعوب، نذكر منها:¹

1- البعد الاقتصادي: يمكن إبراز أهميته من خلال النقاط التالية:

✓ خلق مناصب عمل: يتشابك القطاع السياحي بشكل وثيق ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، بعبارة أخرى فإن للسياحة قدرة على خلق فرص العمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق بـ 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و10 عمال موسميّين و10 عمال مؤقتين، والمجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشر².

✓ تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي:

- مساهمة رؤوس الأموال في الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد فروقات تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائح مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

✓ تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالبلدان، ويتحقق ذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشاريع السياحية، والإيرادات السياحية التي

¹ وشاش فواد، سماعين نسبية، (22/05/2020)، مساهمة السياحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، ص3.

² - Jean Michel Hoerner, (1997): Géographie de l'industrie touristique, Ellipses édition, France, p40.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

تجمعها الدولة من السياح، وإيجاد استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، والمنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى.

2- البعد الاجتماعي: يمكن إبراز الأهمية الاجتماعية في النقاط التالية:

✓ مطلب اجتماعي ونفسي مهم من أجل استعادة طاقة الإنسان وحيويته وعودته للعمل بكفاءة من جديد.

✓ تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

3- البعد الثقافي: تساهم السياحة من الناحية الثقافية في كونها تعد أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافات والعادات

والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم والتسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي.

حيث تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم¹.

4- البعد السياسي: تساهم السياحة من الناحية السياحية في:²

✓ تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

✓ نتائج السياحة الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

ثانيا: أسس السياحة

للسياحة أسس لغيرها من العلوم الأخرى تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذو فعالية في اقتصاد الدولة وتتمثل هذه الأسس في العناصر التالية:

1- الطلب السياحي

يختلف تعريف الطلب السياحي عن الطلب على أي سلعة نظرا لأن أي سلعة أخرى يمكن ترجمة الطلب عليها في شكل كميات بينما المنتج السياحي لا يمكن ترجمتها على هذا الشكل نظرا للاختلاف طبيعة المنتج السياحي عن السلعي.

يمكن تعريف الطلب السياحي عموما على أنه مجموعة من احتياجات ورغبات السياح في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة عند توقع مستوى معين من الأسعار، مع افتراض ثبات العوامل الأخرى³.

يعرف الطلب السياحي أنه مجموع الاتجاهات والرغبات وردود الفعل اتجاه منطقته معينة وبقدر ما تكون هذه الرغبة في السفر دافعا مكتسبا فإنها تأتي متأخرة نوعا ما في سلم الدوافع النفسية، إذ يأتي دوره بعد الدوافع الأصلية

¹ عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، (1999): التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص22.

² وشاش فؤاد، سماعيني نسبية، المرجع سبق ذكره، ص4.

³ المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب، كتاب التسويق السياحي وخصائصه، صفحة كتب السفر والسياحة، المملكة العربية السعودية، ص45.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

القائمة على أسس بيولوجية ذات صلة بحياة الإنسان كالجوع والعطش والملبس والسكن وما إلى ذلك، فيعتمد دافع السفر على مؤشرات متنوعة تؤدي إلى وجود متغيرات متعددة في آراء الناس¹.

من التعريفين السابقين يمكن ملاحظة أن الطلب السياحي يمكن التعبير عنه بمجموعة من الحاجات والرغبات وذلك بشكل مبدئي ولكنها غير كافية في حد ذاتها.

✓ يجب أن تكون الحاجات والرغبات مصحوبة بالقدرة لشرائية للسائحين، وبالتالي إذ لم تكن هناك قدرة شرائية لا تعد الحاجات والرغبات طلب، وإنما فقط مجموعة رغبات نحو المنتجات السياحية.

✓ يرتبط الطلب السياحي بمنطقة معينة سواء داخل الدولة أو خارجها، لذلك فإن ارتباط الطلب بالمنطقة المعنية يحدد حجم السوق السياحي.

✓ ارتباط الطلب السياحي بفترة زمنية محددة بحيث يسهل قياسه وتحديدته ومقارنته بفترة زمنية أخرى بسهولة.

✓ استقرار العوامل الأخرى أي محددات الطلب السياحي يخالف السعر.

ويتسم الطلب السياحي بمرونة الأحداث السياحية والاقتصادية التي تشملها البلدان المستقطبة للسياح، مما يؤدي إلى تغيرات في حجم السياح الوافدين نحو هذه البلدان نتيجة لهذه الأحداث، وهذا بدوره يقلل من مستوى الطلب السياحي.

وبالتالي من إيرادات السياحة، كما حدث نتيجة حرب الخليج وانعكاساتها السلبية على السياحة العربية حيث انخفض عدد الوافدين من السياح إلى المنطقة العربية بنسبة 7% عام 1991 مقارنة بعام 1990².

2- العرض السياحي "المنتج السياحي"

يمكن تعريف العرض السياحي بأنه مجموعة المنتجات السياحية التي يقدمها بلد ما سواء من خلال أجهزتها الرسمية أو المنظمات السياحية الخاصة بها للسائحين المحليين أو الدوليين على حد سواء خلال فترة زمنية بمقابل عائد اقتصادي معين. كما تعتبر العادات السياحية عاملاً جوهرياً في جذب الحركة السياحية أو ما يسمى بالطلب السياحي على أنه خليط من العناصر غير المتجانسة والمستقلة عن بعضها البعض لتشكل العرض السياحي الوطني أو الدولي³.

بمعنى أن العرض السياحي يتضمن كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب السياح، ومن ثم تنمية الحركة السياحية.

¹ محمد يسري، (1993): التربية السياحية والتنمية الشاملة، دار المعارف، القاهرة، ص57.

² ناجي التوني، (ماي 2001): دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، ص 74. متاحة عبر الموقع الإلكتروني:

Consulted :21/02/2024 <https://www.arab-api.org/>

³ Robert lanquer, (1981): le tourisme International. Série que sais-je n1964, France, p3

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

وفي هذا السياق صنف " Manquer Rober " المنتج السياحي إلى ثالث عناصر¹:

- ✓ مجموعة التراث المتكون من الموارد الطبيعية الثقافية الصناعية والتاريخية التي تجذب السائح للاستمتاع بها.
- ✓ مجموعة التجهيزات التي لا تعتبر العامل الأساسي في جذب السائح غير أن عدم توفرها يمنع السائح من السفر، كوسائل النقل المختلفة، ووسائل الإيواء والإطعام والتجهيزات الثقافية والرياضية والترفيهية.
- ✓ مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتسهيلات الدخول والخروج ذات العالقة بوسائل النقل التي يستخدمها السائح للوصول إلى المنطقة المرغوب فيها.

أما تصنيف منظمة السياحة العالمية للمنتج السياحي فكان أشمل من التصنيف وتضمن سبعة عناصر وهي²:

- التراث الطبيعي من مقومات سياحية البحار والأنهار والجبال.
 - التراث الطاقوي التقليد مثل الطرق المستخدمة في استخراج المياه وفي الطواحن.
 - التراث البشري وما يتضمنه من التنوع في أنماط الحياة كالعادات والتقاليد وغيرها.
 - الجوانب التنظيمية والإدارية والسياسية.
 - الجوانب الاجتماعية مثل بنية المجتمع العرق، الدين، اللغة.
 - الأنشطة الاقتصادية والمالية.
 - التسهيلات الخدمية كوسائل النقل، الإيواء والمطاعم.
- التصنيفان السابقين في كون العرض السياحي يتجسد في مجموعه عناصر ومقومات غير متجانسة طبيعتها إلا أنها متكاملة فيما بينها من اجل تحقيق إشباع رغبات السائحين من هذه العناصر السياحية التي تشكل المنتج السياحي.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للسياحة

أصبحت المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية تنظر إلى السياحة كقطاع اقتصادي يلعب دورا في التنمية الاقتصادية إلى جانب قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى، ونتيجة لذلك فإن أغلبية الدول المتقدمة التي تسير في طريق النمو تعتبرها قطاع إنتاجي له أهميته التجارية والاقتصادية والسياسية، فالسياحة لم تعد مجرد مجال للحاجة الاجتماعية أو مجالا للترفيه والراحة فقط بل أصبحت موردا أساسيا تعتمد عليه الدول في تنمية اقتصادياتها من خلال خلق مناصب شغل وزيادة الدخل الوطني كذلك تحسين ميزان المدفوعات.

¹ Ibid., p40

² بديعة بوعقلين، (1996): السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياسي -دراسة حالة والية تيارة-، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

المبحث الثاني: التنوع الاقتصادي: مقارنة نظرية

إن التنوع الاقتصادي هو الركيزة الأساسية التي تساهم في بناء وتمتين القاعدة الاقتصادية للدول المتطورة، كما أنه كان السبب الرئيسي في نجاح واستقرار العديد من الدول الكبرى. ولإدراك هذه الأهمية سيتم عرض المفاهيم المتعلقة بالتنوع الاقتصادي، أهم مؤشرات ومؤشرات قياسه، من ثم التطرق لأشكاله ومحدداته، وفي الأخير كيف تساهم السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التنوع الاقتصادي

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

قدمت العديد من الدراسات والأبحاث العلمية مفهوم التنوع الاقتصادي، حيث قام Vincent Lagarde بتعريف التنوع الاقتصادي على أنه "إحدى الاستراتيجيات الرئيسية للتغيير، والذي يفرض إضافة أنشطة جديدة المقدمة من المؤسسة"¹.

كما يعرفه المعهد العربي للتخطيط بأنه: "سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، تحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد، بمعنى آخر التنوع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الخارجية"².

ويرى François Ngangoue أن التنوع الاقتصادي الكلي هو "عملية تحول هيكلية الاقتصاد ينتقل من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولية (الموارد الطبيعية، والزراعة، والتعدين، وما إلى ذلك)، إلى القطاعات الثانوية (المعالجة، التصنيع... الخ) والصناعات الثالثة (التجارة، السياحة... الخ)³.

ثانياً: أهمية التنوع الاقتصادي

إن للتنوع الاقتصادي أهمية كبيرة سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وتتمثل في⁴:

¹ Vincent Lagarde, (2006): Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture, La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221, Direction et Gestion, p32, France.

² فاطمة الزهراء طلحوي، (مارس 2020): أثر تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، أدرار، الجزائر، ص 147.

³ François Ngangoue, (2016): planifier et organiser la diversification économique en Afrique centrale, Revue congolaise de gestion, éditions ICES, Numéro 21-22, p45-87, France.

⁴ رونق مقدم، فتيحة قادري، (2021-2022): مصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج الحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة جامعة أحمد لخضر، الوادي، الجزائر، ص 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

✓ في حين تتسبب الأزمات الاقتصادية والطبيعية والاجتماعية في تدهور واختلال في ميزانيات واقتصاديات الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع واحد، مثل الدول النامية والدول الغنية بالنفط عند انخفاض أسعاره، فإن التنوع الاقتصادي هو أهم حل للخروج وتفادي هذه المشاكل والأزمات في كل القطاعات، مما يجعل اقتصادها مستقرا ومرنا، وكذلك هو الحال على المستوى الجزئي في المؤسسات والشركات.

✓ يعتبر التنوع الاقتصادي على نطاق واسع بأنه أحد السبل للخروج من "لعنة الموارد" بالنسبة للبلدان النامية التي وهبها الله موارد طبيعية.

✓ وفي تاريخ الفكر الاقتصادي احتلت مسألتا النمو والتنوع مكانة هامة، وذلك لان جميع التفسيرات تدور حول النمو وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وتوصلت الدراسات إلى أن النمو والتنوع الاقتصادي أمران حاسمان لتحقيق التنمية المستدامة في الدول، خاصة النفطية ذلك لسببين: أولهما تركيز الصادرات في قطاع واحد مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط. ثانيا الاعتماد على قطاع النفط لا يخلق فرص عمل، وبالتالي يضعف القطاعات الإنتاجية التي من شأنها أن تخلق فرص عمل ولا تساهم في الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: أنماط، أهداف، ودوافع التنوع الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أنماط، أهداف، ودوافع التنوع الاقتصادي.

أولا: أنماط التنوع الاقتصادي

يوجد أشكال مختلفة من التنوع، فبالرغم من اختلاف الأنشطة الاقتصادية وتنوعها بين الدول خاصة فيما يتعلق بميكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنوع الاقتصادي تركز على¹:

❖ **تنوع القاعدة الإنتاجية:** تنوع قاعدة الإنتاج هو أهم شكل بناء التنوع الاقتصادي، ويتمثل في:

✓ **تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية:** يحدث تنوع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية لما تكون قادرة على إنتاج سلعة جديدة دون أن توقف إنتاج السلع التي كانت تنتجها سابقا أي أنها تقوم بتنوع إنتاجها. وباعتماد هذه السياسة تقوم وحدة الإنتاج بتوزيع المخاطر، أو تعوض التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات، أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقتها الإنتاجية بشكل عام أو في أجهزتها الإدارية أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في الأسواق التي يتراجع فيها الطلب أو يتوقع أن يتراجع، أو أن تقرر الاستفادة الكاملة من التجديدات التي أحدثتها المؤسسة في ما يتعلق بمعداتها.

¹ وسام بوسالم، (2020-2021): إستراتيجية التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ص30.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنويع الاقتصادي

✓ **تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي:** يحدث تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي عندما تساهم مختلف القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي بشكل متناسب، وتتمثل هذه القطاعات في الزراعة، الصناعة سواء كانت إستخراجية أو تحويلية، والخدمات، كما أن تنويع الإنتاج لا بد أن يقوم على ضرورة زيادة الوزن النسبي للصناعة في النشاط الاقتصادي.

❖ **تنويع مجالات التجارة الخارجية:** يرتبط تنويع التجارة الخارجية بتنويع الهيكل السلعي لجانبها الرئيسيين، فمن خلال دراستهما يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة، من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات من جهة، وطبيعة هذه السلعة من جهة أخرى، فشدة الاعتماد على السلعة تؤثر على إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية. وبالتالي فإن الحل الأمثل لاستمرارها يكمن في تنويع هيكل الصادرات ويقصد بتنويع الصادرات توسيع أصنافها، ومن جهة أخرى فإن شدة التنوع في التركيب السلعي للاستيراد وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها¹.

ثانيا: أهداف التنويع الاقتصادي

ترمي سياسات التنويع الاقتصادي لتحقيق عدة أهداف ومن ضمنها²:

- ✓ يؤدي تنويع الاستثمار في عدد من الأنشطة إلى تقليل مخاطر الاستثمار أكثر من تركيز الاستثمار في عدد قليل من الأنشطة، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة فرص الاستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة به.
- ✓ وبما أن هيكل الإنتاج قد يتعرض لمخاطر عدة عندما تنخفض الأسعار والطلب على المنتجات التي يقوم عليها الاقتصاد، فإن تنويع مصادر الإنتاج من شأنه تنويع مصادر الدخل وتقليل مساوئ الاعتماد على منتج واحد فقط.
- ✓ فبعض البلدان ذات الاقتصادات غير المتنوعة تعتمد على تصدير مجموعة واحدة أو مجموعة محدودة من المنتجات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، مما يضعف قدرة الدولة المالية على التنمية الاقتصادية.
- ✓ يؤدي التنويع إلى روابط متبادلة أقوى بين القطاعات، مما يؤدي إلى مزيد من التأثيرات الخارجية على الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي.

¹ محمد كريم قروف، (2016): قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 639.

² حميد قرومي و محمد بن ناصر، (2017): ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر، ص 3.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

- ✓ ينتج عن تركيز الإنتاج في عدد معين من المنتجات إلى ضعف في التنوع الاقتصادي مما يؤدي إلى تذبذب مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ إن خلق الفرص الوظيفية وبالتالي زيادة دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، يزيد من القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.
- ✓ يؤدي ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي إلى تطور معدلات النمو عبر الزمن وتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ زيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

ثالثا: دوافع التنوع الاقتصادي

- يمكن تلخيص هذه الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه إلى تنوع اقتصادها فيما يلي¹:
- ✓ التقلبات المستمرة في أسعار المواد الخام التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية.
- ✓ تذبذب دخل الدولة وتأثير ذلك على إنفاقها العام.
- ✓ تفاوت نمط ووتيرة التنمية الأفقية والعمودية بها.
- ✓ عدم تجدد الموارد الأولية القابلة للزوال في يوم ما.
- ✓ الاعتماد المستمر والمتزايد على الواردات الأجنبية من السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

المطلب الثالث: محددات ومؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

لطالما كان التنوع الاقتصادي موضوعاً سياسياً رئيسياً للدول المنتجة للسلع الأساسية، بهدف استقرار الاقتصاد، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، ورغم تركيز الأبحاث التي تتناول التنوع الاقتصادي على محدداته الاقتصادية، فلا يوجد حتى اليوم مؤشر متفق عليه ولا مقياس موحد للتنوع الاقتصادي. ولم يظهر أول إصدار من "مؤشر التنوع الاقتصادي العالمي" إلا في العام 2022، حيث تم فيه قياس وتصنيف الدول على أساس مدى تنوعها الاقتصادي من عدة زوايا، سيتم التطرق في هذا المطلب مؤشرات قياس ومحددات التنوع الاقتصادي.

أولاً: محددات التنوع الاقتصادي

يرتبط التنوع الاقتصادي بعدد من المتغيرات والتي تحدد نجاحه أو فشله، وتتمثل أهم محددات التنوع الاقتصادي كالتالي²:

¹ صادق هادف، (2019): دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، ص 05.

² بوزيد سفيان، (2023): التنوع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 2، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 8.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

❖ **حجم الاستثمارات:** كلما انخفض مؤشر التنوع كلما كان هناك حافز أكبر لزيادة حجم الاستثمار من أجل زيادة درجة تنوع اقتصادها ونسب التكوين الرأسمالي في الدولة، وهو ما يوجب الدول على وضع إستراتيجيات تحسن من البيئة الأساسية، وتجذب الاستثمارات في قطاعات جديدة، وأيضا الاهتمام بالبحوث والتطوير وزيادة دافع الابتكار.

❖ **معدلات النمو الاقتصادي:** بحيث تساهم معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة والمتمثلة بشكل رئيسي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في زيادة درجة التنوع الاقتصادي كونه يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة فرص تنوع المنتجات.

❖ **سياسات التجارة الخارجية المطبقة:** فالسياسة التجارية الحرة تؤدي إلى زيادة مستوى التخصص في سلع الميزة النسبية للبلدان إلا أنه مع مرور الوقت تحدث زيادة في مؤشر التنوع الاقتصادي وذلك للوقاية من الصدمات الخارجية.

❖ **درجة استقرار السياسات الكلية:** المقصود بالسياسات الكلية السياسات المالية والتجارية والصناعية، ومدى توافق هذه السياسات مع تحقيق هدف التنوع الاقتصادي كما هو مخطط له حيث أن درجة استقرار السياسات الكلية المطبقة تؤثر على درجة التنوع الاقتصادي طرديا.

❖ **الإدارة الحكومية الراشدة:** يعتبر شرطا أساسيا ولازما لبناء بيئة مناسبة للتنوع الاقتصادي وذلك من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز النمو في القطاعات الحديثة وتطويرها بما يسمح لها بالازدهار والإسهام بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني، بالإضافة لدور الحكومة في وضع إطار تنظيمي مناسب لدعم النشاط الاقتصادي وتوفير بيئة أعمال مناسبة.

وذلك من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية المتعلقة بالتجارة الخارجية بما يضمن تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير؛ دور القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في التنوع الاقتصادي، وذلك من خلال تشجيع الابتكار في القطاعات غير المستغلة وتشجيع القيام بعمليات البحوث والتطوير في أنشطة ومجالات جديدة تساهم في التنوع الاقتصادي، ويتطلب ذلك قيام الحكومة بتحسين السياسات الصناعية وإزالة العقبات البيروقراطية التي تواجه بيئة الأعمال، وتشجيع الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص¹.

❖ **درجة استغلال الموارد الطبيعية:** فاستغلال الموارد الطبيعية المتاحة من شأنه أن يؤدي لزيادة الإنتاج وتحقيق التنوع الاقتصادي، وذلك باستخدامها في تطوير الصناعات التحويلية والخدمية.

¹ زغاشو ودهان، (2017): دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي - اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 3، قسنطينة، الجزائر، ص 74.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

❖ **التكامل الاقتصادي:** حيث أن اتفاقيات التكامل الاقتصادي تسهم في تبسيط وتوحيد الإجراءات الجمركية عبر الحدود، وهو ما يسهم في تنمية برامج التنمية المكانية وبالتالي تحفيز النشاط الاقتصادي عبر الحدود وتحقيق التنوع الاقتصادي.

❖ **توفر الخدمات الأساسية المناسبة:** كالتعليم والتدريب والخدمات الصحية وخدمات المواصلات والاتصالات بما يسهم في رفع معدلات الإنتاج والإنتاجية.

❖ **الحكومة:** تمثل النشاط الذي تقوم به الإدارة وتتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، أو التحقق من الأداء، وتتألف إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عمليات الإدارة حيث توفر الحكومة الجيدة مزيداً من التنوع الاقتصادي.

❖ **القدرة المؤسسية والموارد البشرية:** تشير أغلب الدراسات إلى أن الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد مدى تمكن البلدان من تجنب لعنة الموارد، كما أن تأثير المؤسسات على النمو الاقتصادي يكون على المدى الطويل، ونلاحظ أن الدول العربية تعاني من تقلبات أسعار النفط التي تؤثر على التنمية، والتنوع الاقتصادي هو الوسيلة التي تمكن من الخروج من هذا الوضع الذي أطلق عليه في حالة كندا اسم "فخ المنتجات الأولية الأساسية".

❖ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات، رأس المال الحصول على التمويل.

ثانياً: مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي

هناك عدد من العوامل التي تحدد درجة التنوع الاقتصادي في أي اقتصاد دولة أهمها¹:

✓ معدل ودرجة التغير الهيكلي، الذي تدل عليه النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى زيادة أو النقصان في حصة هذه القطاعات مع الزمن.

✓ درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقلل التنوع الاقتصادي من عدم استقرار الناتج المحلي بمرور الزمن.

✓ التغيرات في حصة عائدات النفط والغاز من مجموع الإيرادات الحكومية، حيث يهدف التنوع الاقتصادي إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط.

✓ الصادرات غير النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، وكذا العناصر المكونة للصادرات غير النفطية، فارتفاع الصادرات غير النفطية يدل على ازدياد درجة التنوع الاقتصادي.

¹ طيايية سليمة، لرباع الهادي، (2008): التنوع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخله ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المحلية، المنعقد يومي، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر، ص 438.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

✓ تطور إجمالي العمالة بمجموعها حسب القطاع، إذ ينبغي أن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

✓ درجة تشارك القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن التنوع الاقتصادي يهتم بالمقام الأول بزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي.

✓ مؤشرات الإنتاجية، حيث تستخدم هذه المؤشرات لتقييم معدل تطور وتحديث القطاع الخاص في أنشطته المتنوعة.

ويمكن قياس درجة التنوع الاقتصادي بالاعتماد على العديد من المؤشرات الإحصائية منها:

أولاً: مؤشر هيرفندال - هيرشمان

يستخدم هذا المؤشر لقياس تنوع ظاهرة ما، والذي يعتمد على تكوين وهيكل المتغيرات ودرجة تنوعها. صمم هذا المؤشر في المقام الأول لقياس درجة التركيز في صناعة ما أو قطاع معين، وهو ما يُعرف بالصيغة التالية:

$$h.h = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n \left(\frac{x_i}{x}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

$h.h$: مؤشر هيرفندال - هيرشمان

n : تمثل عدد النشاطات

x_i : قيمة المتغير في النشاط

x : القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تكون قيمة المعامل محصورة بين الصفر والواحد، فإذا كان مساوياً للصفر معنى ذلك أن هناك تنوعاً كاملاً في الاقتصاد إذا كان مساوياً للواحد فإن مقدار التنوع يكون معدوماً.

كما تعد القيم المرتفعة للمعامل، أي عندما تكون قيمته قريبة للواحد دليلاً على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات¹.

1 بلعما أسماء وين عبد الفتاح دحمان، (2018): إستراتيجيات التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 333.

ثانياً: مؤشر أوجيف

ويقيس التنويع الاقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي... الخ، ويحسب بالصيغة التالية:

$$Ogive\ index = \sum_{i=1}^n \frac{(Si-1/n)^2}{1/n}$$

حيث:

n : عدد القطاعات في البلد.

Si : حصة القطاع من النشاط الاقتصادي.

حيث تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والواحد، مثل معامل هرفندال - هيرشمان، والتي تفضي إلى نفس التفسير.

ثالثاً: معامل التركيز

يعد مؤشر جيني من أفضل مقاييس التركيز وأبسطها، ويحسب بالصيغة التالية:

$$G=1-\sum_{k=1}^n (x_k - x_k - 1)(y_k - y_k + 1)$$

حيث:

x_k يمثل التكرار التجمعي التصاعدي النسبي للمتغير الكلي، (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)، ويمثل على المحور الأفقي.

y_k : يمثل التكرار التجمعي التصاعدي النسبي لعدد القطاعات، ويمثل على المحور العمودي.

n : يمثل عدد القطاعات¹.

المطلب الرابع: معوقات وعوامل نجاح التنويع الاقتصادي

أولاً: معوقات التنويع الاقتصادي

أهم العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي ما يلي²:

✓ الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية وصعوبة نقلها وتوطينها من الدول الأخرى.

¹ عوض خطيب مدوح، (2011): أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 1، الكويت، ص 207.

² صادق هادي، (2013-2014): دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ص 47-48.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة والتنوع الاقتصادي

✓ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية، وهو ما يحد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنوع الاقتصادي.

✓ الافتقار للموارد البشرية المحلية والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية خصوصاً كون تكاليفها مرتفعة.

✓ تخلف أسواق رأس المال، مما يحد من دورها وإمكاناتها في تمويل مشاريع التنوع ضمن القطاعين العام

والخاص.

✓ القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا الاستثمار.

✓ غياب الاستقرار السياسي، ما يجعل الحفاظ على الأمن وتأمين الحدود يستنزف موارد مالية ضخمة في بعض

الأحيان، والتي كان يمكن استغلالها في تمويل مشاريع التنوع الاقتصادي والعملية التنموية.

✓ عدم التوافق الكبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.

ثانياً: عوامل نجاح التنوع الاقتصادي

لأجل ضمان نجاح وديمومة التنوع الاقتصادي، فإنه يجب مراعاة بعض المحددات التالية:¹

✓ الجوانب المادية: الاستثمار وأرس المال البشري.

✓ المؤشرات الاقتصادية الكلية: معدل التضخم، سعر الصرف، التشغيل، الناتج المحلي الإجمالي... الخ.

✓ السياسات العمومية: أي البرامج والسياسات المرتبطة بالجوانب المالية، الصناعية والتجارية.

✓ البيئة الاقتصادية والمناخ العام: لاسيما الحكومة، المناخ الاستثماري والمالي العام، الأوضاع السياسية والأمنية.

✓ النفاذ إلى الأسواق: ويقصد به عادة مدى الانفتاح التجاري والمالي.

إضافة إلى بعض الآليات التي تساهم في نجاح سياسة التنوع والتي تختلف من دولة إلى أخرى:²

✓ تعدد المؤسسات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي الواحد.

✓ تنوع النشاط الاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية الواحدة.

✓ الإدراك المبكر لأهمية التنوع الاقتصادي في التنمية المستدامة.

✓ الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

✓ توفير بيئة مؤسسية مناسبة.

¹ محمد أمين لزعر، (2014): سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، متاحة عبر الرابط التالي:

[http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arab-api.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)

² الشارف بن عطية وحاكمي، (2018): التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة

دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، الجلفة، الجزائر، ص324.

- ✓ سهولة ممارسة الأعمال.
- ✓ تطور القطاع المصرفي.
- ✓ الاستقرار السياسي والأمني.
- ✓ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: القطاع السياحي كاستراتيجية لتحقيق التنويع الاقتصادي

يلعب قطاع السياحة دورا كبيرا في كثير من الدول لما يدره من إيرادات مالية كبيرة ولما يوفره من فرص لخلق الثروة والقضاء على كثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وقد وجدت الكثير من الدول هذه الصناعة بديلا استراتيجيا لاستغلال مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد على مصادر الثروة الناضبة وعلى رأسها النفط.

المطلب الأول: أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي والمستوى العام للأسعار

للقطاع السياحي آثار إيجابية على الناتج المحلي حيث يعتبر قطاع السياحة من أكبر القطاعات المكونة لهذا الأخير في كثير من الدول غير النفطية، أيضا له تأثير على المستوى العام للأسعار.

أولا: أثر السياحة على الناتج المحلي الإجمالي

تساهم السياحة مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال القيمة المضافة التي يخلقها القطاع السياحي في الاقتصاد، حيث يميل الباحثون إلى الاعتراف بأن السياحة تدعم الناتج المحلي الإجمالي وذلك للاعتبارات التالية:

- تعتبر السياحة من الأنشطة التي لا تتطلب معدل كبير من النقد الأجنبي اللازم لاستيراد المعدات والتجهيزات بالمقارنة مع القطاع الصناعي، فمثلا إذا كان المصنع يحتاج إلى نقد أجنبي بقيمة معينة فإن المشروع السياحي لا يتطلب إلا نصف هذه القيمة فقط، وهذا يدعو إلى إعطاء الأولوية للقطاع السياحي في خطط التنمية.
- الحاجة إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة تكون بدرجة أقل في القطاع السياحي عن القطاع الصناعي، مما يؤدي إلى اعتماد الدولة على الخارج بدرجة أقل وبالتالي التخلص من التبعية التكنولوجية وما تسببه من مشكلات.
- نصيب العامل من الإنفاق الاستثماري في القطاع السياحي يكون أقل مقارنة بالقطاع الصناعي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أكثر المقاييس تعبيرا للأداء الاقتصادي سواء محليا أو عالميا، أي يعكس مستوى النمو الاقتصادي¹، وفي هذا السياق تبين مؤشرة المجلس العالمي للسياحة والسفر حول المساهمة الكبيرة والفعالة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي إذ أنها لا تقل عن نسبة 10%.

ثانيا: أثر السياحة على المستوى العام للأسعار

يؤدي رواج صناعة السياحة في منطقة معينة إلى تزايد معدلات الإنفاق السياحي فيها مما ينتج عنه في النهاية ارتفاع متباين المستوى في أسعار السلع والخدمات المتاحة في المنطقة، فالمنتجات والسلع المعروضة في أسواق المنطقة السياحية تميل أسعارها إلى ارتفاع مع تزايد إقبال السياح عليها. وخاصة أن تجار التجزئة يسعون إلى تحقيق هامش ربح كبير أثناء فترات الذروة التي تتخلل السنة ويعاني من مثل هذه الأسعار السكان المحليين للمنطقة السياحية وتنطبق نفس الحقيقة على سيارات الأجرة ووسائل النقل التقليدية وإيجار المساكن والمحلات وخاصة ذات الموقع المتميز وكذلك بالنسبة لأسعار الأراضي الخاصة بإقامة المشاريع السياحية².

المطلب الثاني: أثر السياحة على ميزان المدفوعات

تحدد أهميته أي قطاع في الاقتصاد الوطني بمدى قدرة هذا القطاع على جلب موارد النقد الأجنبي التي من شأنها أن تحدث فوائض في موازين المدفوعات ومن ثم العمل على تدعيم قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الأزمات³. يقصد بميزان المدفوعات لبلد ما ذلك السجل الذي يوضح قيمة جميع العمليات الاقتصادية بين المقيمين في هذا البلد وبقيّة العالم عادة خلال سنة، والسياحة تمثل جزءا من العمليات غير المنظورة حيث يؤثر الدخل السياحي على الميزان التجاري تأثيرا مباشرا، حيث يتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء كانت إيجابية أو سلبية فإذا كانت سلبية وكان الأثر الإيجابي للميزان السياحي كبيرا فإنه قد يجد من العجز في الميزان التجاري أو يخفض منه على الأقل، أما إذا كانت نتيجة الميزان التجاري إيجابية يساعد الأثر الإيجابي للميزان السياحي في زيادة تلك الإيجابية من الميزان التجاري وبالتالي يمكن التأثير إيجابيا على ميزان المدفوعات للدولة⁴.

¹ عبد الرزاق مولاي الخضّر وآخرون، (حوان 2016): متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، ورقلة، الجزائر، ص71.

² خالد كواش، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص ص 86-87.

³ محمد فوزي شعوبي، (2007): السياحة والفندقة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1974-2002)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 29.

⁴ زهير بوعكيف، (2012): التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 23.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

ولهذا تشكل السياحة مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية التي تسعى دول العالم إلى الحصول عليها،

وهنا تزداد أهمية الدخل السياحي في ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية لعدة أسباب أهمها:¹

❖ تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع آخر، حيث أن القدرة على المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع الدول المتقدمة، لأن أسعار المنتجات السياحية في الدول المتخلفة يمكنها أن تنافس مثيلاتها في الدول المتقدمة بعكس الحال في السلع المصنعة.

❖ إن التسيّرات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للاستثمار في السياحة أو نتيجة واردات هذا القطاع يمكن استرجاعها وبأكثر قيمة وفي وقت أقصر مقارنة مع معظم الصناعات الأخرى.

❖ إن معدل التغير في الصناعة السياحية هو أقل منه في الصناعات الأخرى، وهذا ما يلائم الدول النامية والتي لا تستطيع في أغلب الأحيان مواكبة التطورات الهائلة والسريعة في القطاعات الأخرى نتيجة التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة.

❖ إن صناعة السياحة لا تتطلب عددا كبيرا من النقد الأجنبي إلى إجمال الانتشار لاستيراد السلع والتجهيزات الخاصة بالنشاط السياحي.

وعلى أية حال فإن حركة السياح أي دخول السياح لأي بلد تنعكس بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات من خلال دخول العملة الصعبة ويعني ذلك ارتفاع الإيرادات السياحية وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، كما أن خروج السياح من البلد يعني خروج العملة الصعبة من البلد إذ يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: أثر السياحة على التشغيل²

إن القطاع السياحي كثيف التشابك ويرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، وهذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي وتمتد لتشمل حدود القطاعات الأخرى التي تجهز بمستلزمات الإنتاج فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 04 مرات بالنسبة لصناعة السياحة و10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق بـ50 غرفة (100 سرير)

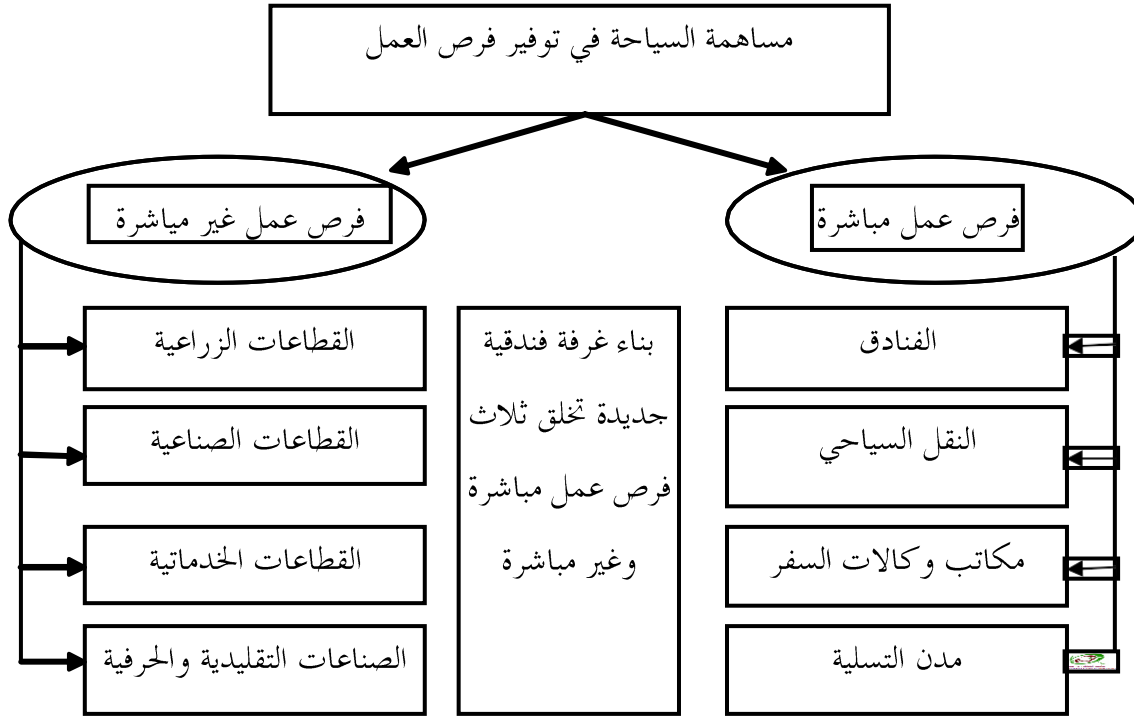
¹ نفس المرجع السابق، ص 24.

² عبد القادر عوينات، (2013): السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات للفترة (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتنمية السياحية SEDAT2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، ص 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنويع الاقتصادي

يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسمين و 10 عمال مؤقتين والمجموع يكون 15 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة، حيث نوضحها في الشكل رقم (1-1).

الشكل رقم (1-1): طرق وآليات خلق السياحة لفرص التشغيل



من خلال الشكل يتضح أن فرص العمل المباشرة تنشأ من الفنادق، النقل السياحي، مكاتب السفر ومدن التسلية، أما فرص العمل الغير مباشرة فتنشأ عن القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، وقطاعات الإنشاءات المختلفة.

بالإضافة إلى ذلك تؤدي السياحة إلى إنعاش الاستثمار في البنيات الأمامية مثل تشييد المباني والطرق والسكك الحديدية... الخ، هذا فضلا على أن السياحة تساهم جذب رؤوس الأموال من خلال العملات الصعبة ورؤوس الأموال¹. ولإبراز دور السياحة في تحديد حجم ونوعية القوى العاملة لابد من إلقاء الضوء على المتغيرات المؤثرة في ذلك:

✓ حجم رأس المال المستثمر في قطاع السياحة والذي يخلق فرص جديدة للعمل في هذا القطاع وفي الخدمات القائمة عليه.

¹ عبد القادر عوينات، المرجع سبق ذكره، ص 26.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياحة والتنوع الاقتصادي

- ✓ نوعية فرص العمل التي توفرها صناعة السياحة والتي تتباين بين العمالة غير الماهرة وأصحاب الكفاءات والخبرات المتوفرة في الدول السياحية ومستوى أدائها.
- ✓ التغير الذي تحدثه العمالة في الخريطة الوطنية للقوى العاملة وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة.
- ✓ عدد العاملين الفعليين في صناعة النقل والسفر لارتباطها الوثيق بأنشطة السياحة.

المطلب الرابع: أثر السياحة على زيادة الدخل وإعادة توزيعه

السياحة تعد من أهم مصادر الدخل نتيجة الحركة السياحية المحلية أو الوافدة والتي تدر هذه الأخيرة العملة الصعبة للبلد السياحي، كما أن تطور أنواع السياحة وأنماطها ليشمل جميع المناطق من سياحة صحراوية، جبلية، شاطئية، ريفية، طبيعية وغيرها فتح المجال أمام الأفراد القاطنين بتلك المناطق من الحصول على مداخيل وبالتالي إعادة توزيع الدخل داخل الاقتصاد¹.

بمعنى آخر أن السياحة تعمل على تطوير وتنمية المناطق السياحية التي تتوفر بها مزايا طبيعية ومناخية كالشواطئ، الجبال، منابع المياه والبحيرات وغالبا ما تكون هذه المناطق محرومة من الإعمار وتحتوي عادة على فئات فقيرة وهشة، فامتداد السياحة إلى هذه المناطق البعيدة يعيد التوازن إليها نتيجة الاستثمارات التي تصطبغ بالدخول في المشاريع السياحية، وبالتالي خلق وزيادة دخل المنشآت والأفراد في هذه المناطق نتيجة نشوء نشاطات فرعية تقوم على السياحة، ويترتب على ذلك إعادة توزيع الدخل بين المدن ومراكز العمران والتنمية الرئيسية وبين مراكز السياحة الجديدة وينتج عن ذلك إيقاف تيار الهجرة إلى المدينة نتيجة تحسين البنية التحتية ومستوى الخدمات الحضرية وإيجاد فرص العمل².

¹ علي ماي، (2018): دور التسويق في تطوير القطاع السياحي دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر، ص 21-22.

² براجي صباح، عمران الزين، (2018): دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنوع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 141.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، نجد بأن السياحة قد قدمت لها تعاريف مختلفة باختلاف الدوافع والحاجات التي تجعل الأفراد ينتقلون من مكان إلى آخر، حيث شهدت نمواً سريعاً وامتزاجاً في العالم. فأصبحت السياحة في وقتنا الحاضر أحد أهم وأهم عوامل الاقتصاد العالمي وازدهاره، خاصة وأن هذا القطاع يعد من أهم القطاعات ذات القيمة التي اكتسبتها العديد من الدول نظراً لأهميته في دعم عملية التنمية الاقتصادية. لذلك وجب تطوير هذا القطاع الاستراتيجي على المستوى الاقتصادي، الثقافي، الاجتماعي والبيئي.

وهذا ما دفع معظم الدول إلى تبني استراتيجيات لتطوير القطاع السياحي والتي تمثلت في التنويع الاقتصادي الذي يمكن كل دولة من الخروج من حالة الانحسار لمصدر دخل محدود، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين في الحصول على الإيرادات.

ولم يعد تنويع الاقتصاد يقتصر على القطاعات المعروفة في الماضي مثل الزراعة، أو الصناعة، فقد تمكنت بعض القطاعات المشاركة في التنويع الاقتصادي مثل قطاع السياحة الذي أصبح ينافس صناعات كبيرة في السنوات الأخيرة. نظراً لاستطاعته في تقديم أكبر مساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان من خلال عمل العمالة المباشرة وغير المباشرة، لأنه القطاع الأكبر الذي يوظف جزءاً كبيراً من القوى العاملة. وبالإضافة إلى مساهمته في التنمية وميزان المدفوعات والنتائج المحلي الإجمالي فهو يحاول إثارة تضخم قوي.

الفصل الثاني:

مساهمة السياحة في تحقيق التنويع

الاقتصادي: عرض بعض التجارب

الدولية

تمهيد:

إن قدرة البلدان على تنوع مصادر إيراداتها تتطلب أولاً تغيير نهج إدارة أرباحها وإرساء أسس إدخال التكنولوجيات الحديثة، وثانياً تنوع اقتصاد الموارد من حيث المؤهلات والتدريب وبناء القدرات في البلدان الغنية بالموارد. حيث يعالج قطاع الموارد، وخاصة قطاع النفط، العديد من القضايا التنموية ويجنبنا المخاطر الناجمة عن آثار لعنة الموارد.

إن التنوع الاقتصادي هدف صعب المنال بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تاريخياً، حيث لم تنجح سوى قلة من البلدان في تنوع أنشطتها الاقتصادية وتقليل اعتمادها على النفط. وسوف يتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الثاني: تجربة دولة ماليزيا

المبحث الثالث: التجربة الجزائرية في السياحة ومدى مساهمتها في تحقيق التنوع الاقتصادي

المبحث الأول: تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة

تعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في التنوع الاقتصادي نموذجاً يحتذى به في الدول العربية النفطية. ووفقاً لتقارير عالمية تحتل هذه الدولة المرتبة الأولى عالمياً وفقاً للمؤشرات التي تدعم نجاحها في الانتقال من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد يعتمد على قطاعات مختلفة.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة

يتميز اقتصاد الإمارات ببنية تحتية ذات أداء مستقر ومتوازن على الرغم من التحديات الخارجية، حيث تعد دولة الإمارات أول دولة عربية تعد ميزانية دورية لخمس سنوات بميزانية تقدر بـ 248 مليار درهم للأعوام 2017-2021¹. ففي عام 2015 بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات حوالي 1.54 تريليون درهم (422 مليار دولار)، ومن المتوقع أن يتجاوز حاجز تريليوني درهم في عام 2019، ما يشير إلى زيادة تقارب 500 مليار خلال 5 سنوات².

يستحوذ قطاع النفط في الإمارات على النصيب الأكبر من الناتج الوطني، حيث كان يمثل نسبة 90 % من الناتج المحلي في النصف الثاني من السبعينات، وفي أوائل الثمانينات شكل النفط 51 % من الناتج المحلي، ثم انخفضت هذه النسبة بعد ذلك بشكل ملحوظ لتتخف من 43.8% عام 1985 إلى 33.9% عام 2000³، ومن 2000 إلى 2014 شكل النفط 32% من الناتج المحلي الإجمالي⁴. وبلغ الاحتياطي من النفط بدولة الإمارات سنة 2015 حوالي 97.8 مليار برميل ما يمثل 7.61 % من الاحتياطي العالمي، بينما بلغت احتياطات من الغاز الطبيعي 6091 مليار متر مكعب، ما يمثل 3.1 % من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي⁵.

المطلب الثاني: مقومات السياحة في الإمارات العربية المتحدة

تتمتع دولة الإمارات العربية ببنية سياحية متطورة، حيث استطاعت تهيئة وسائل لجذب السياح غير مسبقة شجعتهم على ارتيادها، بما في ذلك ضمنها الجزر السياحية والشواطئ، وأيضاً الخدمات المتطورة في المجال الفندقي والاتصال التقني السريع والنقل المريح والمنظم، وقد بذلت دولة الإمارات جهوداً واسعة في تطوير مرافقها السياحية

¹ الكتاب السنوي لدولة الإمارات، (2016): المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة، ص92.

² يوسف البستاني الخوري، (2016): الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، مقال منشور في جريدة الاتحاد، متوفر على الموقع <http://www.alittihad.ae/details.php?id=1757&y=2016>، اطلع عليه يوم: 12/05/2024.

³ محمد سعيد عميرة، (2002): اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تركيا، ص 06.

⁴ الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، (2017)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#>، اطلع عليه يوم: 13/05/2024.

⁵ التقرير الإحصائي السنوي 2016، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، ص 16-18.

المختلفة لإشباع رغبات السياح، وتم تأسيس المنظمات الخاصة بتنمية السياحة في دبي أوائل الثمانينيات، حينما وضعت حكومة دبي رؤية للوجهة الإستراتيجية للإمارة، بحيث تعمل كنشاط محفز لجذب الاستثمار الأجنبي، وتطورت الدولة من بنيتها الفوقية حتى أصبحت من الدول الرائدة في مجال السياحة¹.

1- الجزر السياحية

تعتبر جزر الإمارات عقدا من اللآلئ يزين صدر المدينة وهي الوجهة المثالية لمحبي الحياة البحرية والشواطئ الذهبية المتألثة، أما أولئك المفعمون بالمغامرات والرحلات الشيقة، في إمكانهم زيارة إحدى الجزر السياحية التابعة لمدينة أبو ظبي والتي يصل عددها إلى 200 جزيرة، وعلى رأس القائمة "جزيرة صير بني ياس"، "جزيرة دلم"، "جزيرة ياس"، "جزيرة السعديات"، "جزيرة اللؤلؤ"، "جزيرة أبو الأبيض"، وكل هذه الجزر لا مثيل لها في العالم².

أ/ جزيرة ياس في أبو ظبي

هي أحد أماكن الترفيه التي نشأت حديثا في الإمارات العربية المتحدة وتبعد مسافة 30 دقيقة بالسيارة عن العاصمة أبو ظبي، والتي تحتضن الجزيرة أهم المعالم السياحية مثل "حلبة مرسى ياس" المجهزة بكل ما هو حديث والتي تستضيف سنويا سباق "جائزة طيران الاتحاد للفومولا"، وتضم الحلبة "فندق ياس فايسروى أبو ظبي" الشهير الذي يتفرد بكونه الوحيد في العالم الذي يستقر فوق حلبة لسباقات الفورمولا، إلى جانب اليخوت العالمية، وأيضا يمتد "ياس ووتر وورلد" على مساحة 15 ملعب كرة قدم ويتضمن 43 لعبة زلاقة ومعلم جذب تعد الوحيدة من نوعها، والتي تمكن زوارها من تجربة أول وأكبر زلاقة مائية إعصارية في العالم تتسع لستة أشخاص ويبلغ طولها 238 وتعمل على الطاقة الهيدرومغناطيسية، ولهواة الإثارة ثمة موجات يبلغ ارتفاعها 3 أمتار في لعبة "بابلز باريل" التي تتميز بإحداث أكبر موجة في العالم للركمجة على الألواح، وعلى الشواطئ الغربية للجزيرة يقع مضمار "ياس لينكس" أبو ظبي للجولف، وهو من تصميم كايل فيليبس، ويقع شاطئ ياس على السواحل الجنوبية الهادئة لجزيرة ياس، وهو موقع رائع للاسترخاء والاستمتاع بأشعة الشمس والبحر والرمال والمأكولات والمشروبات، كما يتوفر عدد كبير من مواقف السيارات³.

ب/ جزيرة السعديات في أبو ظبي

¹ محمد يوسف سعيد، نبهان الظهوري، (2022): جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية جامعة الشارقة، مصر، ص 14.

² عبد ربه، محمد رائد، (2017): نمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ونهضة إمارة دبي، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 122.

³ نعيمة حسن، (2018): متجولة من الإمارات، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 49.

هي جزيرة طبيعية ضخمة تبعد 500 متر عن ساحل أبو ظبي، ومساحتها 27 كم وهي عبارة عن مشروع تجارى وسكنى وترفيهي وثقافي ضخم، تشرف عليه شركة التطوير والاستثمار السياحي، وهي تضم عددًا من المناطق الرئيسية وهي المنطقة الثقافية في السعديات، "شاطئ السعديات" و"مرسى السعديات".

ج/ جزيرة النخلة في دبي

هي جزيرة صناعية يتميز شكلها بأنه شبيه النخلة، ومكوناتها الجذع، والتاج و17 سعة، ويحيط بها حاجز نصف دائري اصطناعي يضم عددا من الفنادق والمنتجعات أبرزها "فندق أتلانتيس"، "فندق جميرا زعبيل سراي"، "فندق ريكسوس"، حيث تعتبر هذه الجزيرة أعجوبة العالم الثامنة إلى جانب عجائب الدنيا السبع المعروفة تاريخيا، كونها المشروع البحري الأول من نوعه الذي يستقطب السائحين وعشاق السياحة البحرية من جميع أنحاء العالم.

2- أبرز الأبنية السياحية

تعتبر الأبنية السياحية في دولة الإمارات الأكثر جذبا للسياح على الصعيد العربي، وذلك بفضل مدينة دبي التي اكتسبت شهرة دولية من خلال أبنيتها الفاخرة والبارزة، ومن أهم هذه الأبنية هي:

أ/ برج خليفة في دبي

يعد "برج خليفة" أطول مبنى وناطحة سحاب في العالم وفقا للمعايير العالمية الدولية لتقييم المباني، حيث يبلغ ارتفاعه 828 مترا ليكون المبنى الأطول في العالم، افتتح عام 2010 حيث تم تجهيزها بهدف استيعاب مجموعة متنوعة من المشاريع التجارية والسكنية، ودور الضيافة، وسمى على اسم المغفور له بإذن الله الشيخ خليفة بن زايد¹.

ب/ برج العرب في دبي

يعتبر من أرقى فنادق العالم، ويقع في إمارة دبي في منطقة الجميرا السياحي، أنشئ على جزيرة اصطناعية تبعد مائة متر عن شاطئ البحر في دبي بالإمارات بعلو شاهق ينافس به الفنادق العالمية، ويعتبر من أجراً المشاريع التي بادر ببنيتها الشيخ محمد آل مكتوم. في تميز البرج بالغرف والأجنحة التي أكثرها فخامة الجناح الملكي، حيث يكلف مبلغ 19 ألف دولار لليلة الواحدة، كما أنه يتميز بالمطاعم، وناد وسبا الصوان الصحي يطل على منظر خلّاب للخليج، إلى غرف العلاج وحمامات العلاج المائي والتدليك الشرقي وحمامات الشمس والساونا وغرف البخار والجاكوزي والمساح وملاعب الإسكواش وصالتين كاملتي التجهيز للياقة البدنية وطابق للإيروبيكس².

ج/ قصر الإمارات في أبو ظبي

¹ الشيخ هيلانة، (2018): تموز والكرزة، منشورات البندقية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص 14 .

² حميد الطائي، (2020): التسويق في إدارة الضيافة والسياحة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 180.

تم بناء هذا الفندق فائق الفخامة من قبل مالك حكومة أبو ظبي، وتديره شركة كمبيسنكي، يقع الفندق في قلب عاصمة أبو ظبي، ويطل على شواطئ الخليج العربي وعلى مقربة من كورنيش أبو ظبي ومارينا مول وقرية التراث، يحتضن فندق قصر الإمارات أبو ظبي 14 مطعما تمتاز بالفخامة، كما يضم فندق قصر الإمارات شاطئا خاصا للترلاء والضيوف، والجدير بالذكر أن المرافق مصممة بشكل فاخر، مع لمسة من الحداثة والتكنولوجيا لمواكبة آخر التطورات¹.

المطلب الثالث: استراتيجية تنمية السياحة في الإمارات

نصت الخطة على أن النمو المستدام يكون بمعالجة العوامل المساعدة بشكل متوازن والتي تتمثل فيما يلي²:

- ❖ **الإطار المؤسسي:** السلطة الرئيسية للتخطيط والإشراف على تطوير قطاع السياحة هي دائرة السياحة بدبي؛ القوانين واللوائح: دائرة السياحة هي المسؤولة عن المهام الإدارية لمسئولي قطاع السياحة.
 - ❖ **رأس المال البشري:** تم إنشاء مركز التميز لتطوير الموارد البشرية.
 - ❖ **الإنتاجية:** توظيف تكنولوجيا متطورة الخدمات الالكترونية لإدارة الأعمال.
 - ❖ **الابتكار:** تقديم دورات تدريبية، القيام بالحملات الترويجية في الداخل والخارج.
- كما تعتمد الخطة الإستراتيجية للإمارات على سياسة تسويقية ناجحة، وهي السبب الرئيسي في جذب السياح، حيث ينحصر دورها في تحقيق التوازن بين الحركة السياحية المتوقعة والإمكانيات السياحية المتاحة عن طريق العمل على³:

- ❖ سياسة جودة المنتج والتسعير السياحي؛ التنشيط السياحي.
 - ❖ مهرجان دبي للتسوق جعل دبي وجهة تسوق رائدة عالميا.
 - ❖ مفاجآت صيف دبي، قضاء إجازة صيفية تتكامل فيها العروض الترويجية بالجوائز والفعاليات الترفيهية.
 - ❖ معرض أكسبو 2020، يستمر لمدة 6 أشهر ويستقطب ملايين الزوار.
- وقد نجحت دولة الإمارات في استقطاب عدد كبير من السياح، بفضل تنفيذ خطة مسطرة مسبقا لتحقيق رؤية إستراتيجية متكاملة مع قطاعات أخرى، والتي تهدف إلى جعل الإمارات وجهة سياحية عالمية المستوى فهي تتميز بـ:

- ❖ قوة البنية التحتية من مواصلات.

¹ ياسين السيد، (2011): ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة، دار نهضة مصر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، ص 228.

² هبة لحر، (2014): سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية دراسة حالة دبي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 17، العدد 02، ص 147-148.

³ هبة لحر، المرجع سبق ذكره، ص 144-146.

❖ شبكة اتصالات متطورة وشاملة.

❖ فنادق فخمة.

المطلب الرابع: مساهمة السياحة في القطاع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة

يعتبر القطاع السياحي الإماراتي أحد أحدث القطاعات السياحية يساهم بمعدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.

أولاً: مساهمة القطاع السياحي في العمالة في الإمارات العربية المتحدة

ينقسم توظيف العمالة في القطاع السياحي الإماراتي إلى توظيف مباشر وغير مباشر، ويمكن توضيح تطور هذين المؤشرين من خلال الجدولين التاليين:

1- المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في العمالة في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول الموالي عدد العاملين في القطاع السياحي الإماراتي بصفة مباشرة خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم (1-2): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة بصفة مباشرة

الوحدة: ألف عامل

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
حجم العمالة	41.22	45.36	47.50	45.02	49.92	61.71	68.18	76.54
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم العمالة	75.92	76.23	119.7	142.5	168.2	212.1	209.6	260.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم العمالة	250.2	252.0	286.7	297.0	313.1	316.2	318.1	337.1

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم العمالة المباشرة في القطاع السياحي الإماراتي متزايد على مدار توفر البيانات، حيث ارتفع من 41.22 ألف عامل في منتصف التسعينات إلى 337 ألف عامل في نهاية السنة 2018، وهذا يؤكد على الاستثمار الهائل وتطور القطاع بسبب غياب الأزمات وخاصة الأزمات الاقتصادية والأمنية.

2- المساهمة الكلية للقطاع السياحي في العمالة في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول الموالي عدد العاملين في القطاع السياحي الإماراتي بصفة كلية خلال الفترة 1995-2020:

الجدول رقم (2-2): تطور عدد العاملين في القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة بصفة مباشرة

الوحدة: ألف عامل

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم العمالة	93.96	105.2	111.1	113.7	125.0	130.4	156.2	170.9	178.1
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
حجم العمالة	183.7	236.6	282.9	325.6	370.6	410.1	493.6	475.4	482.4
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
حجم العمالة	555.8	590.0	656.8	661.2	667.4	702.2	748.1	585.4	

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ارتفاع عدد العاملين في قطاع السياحة في الإمارات من 93 ألف عامل سنة 1995 إلى 748.1 ألف عامل سنة 2019، ويرجع ذلك إلى استثمار الدولة الضخم في البنية التحتية وحقيقة أن الخدمات المقدمة من أجود أنواع الخدمات، مما يتطلب الكثير من العمالة الماهرة والممتازة والعمالة العادية لتلبية مختلف الاحتياجات.

ثانياً: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة

تنقسم مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي إلى مساهمة مباشرة ومساهمة غير مباشرة، ويمكن توضيح تطور هذين المؤشرين من خلال الجدولين التاليين:

1- المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول أدناه تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم (3-2): تطور المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة المساهمة	1.96	2.07	2.02	1.81	1.77	2.06	2.05	2.04	1.89
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة المساهمة	1.80	2.48	2.84	3.16	3.75	3.91	3.86	3.70	3.70
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018			
نسبة المساهمة	4.15	4.06	4.99	5.32	5.33	5.34			

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

يبين الجدول أعلاه أن المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي تراوحت بين 1.96% لسنة 1995 و 5.34% مسجلة سنة 2018 بتطور قدره 172.44% ، ويرجع ذلك إلى حجم السلع والخدمات السياحية المختلفة المنتجة في البلاد بالإضافة إلى الاستثمارات النوعية المحققة في هذا القطاع.

2- المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول أدناه تطور المساهمة الكلية للقطاع السياحي الإماراتي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1995-2020).

الجدول رقم (4-2): تطور المساهمة الكلية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للإمارات العربية المتحدة

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة المساهمة	5.53	5.71	5.69	5.56	5.63	5.34	5.97	5.94	5.75
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة المساهمة	5.42	5.82	6.36	6.61	6.93	7.95	7.78	7.44	7.49
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
نسبة المساهمة	8.51	8.61	10.70	11.39	11.47	11.51	11.7	4.6	

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

من الجدول السابق يمكن ملاحظة أن إجمالي مساهمة السياحة الكلية في الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي تراوحت بين 5.53% سنة 1995 ما قارب 12% في سنة 2019 وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي الذي قدر بـ

10% وهو ما يعكس بوضوح تطور السياحة الإماراتية الكبير في الآونة الأخيرة، خاصة وأنها لم تكن من الدول المعروفة كوجهة سياحية.

ثالثاً: صادرات السياح (الإنفاق الأجنبي)

يبين الجدول التالي مجموع إنفاق الزوار القادمين إلى الإمارات خلال الفترة 1995-2020.

الجدول رقم (5-2): تطور إنفاق السياح الأجانب على السياحة في الإمارات العربية المتحدة (الدخل السياحي)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدخل السياحي	4.75	5.28	5.84	6.44	6.17	6.5	7.62	8.15	8.46
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدخل السياحي	8.46	10.23	10.23	14.34	15.45	18.07	18.28	18.95	19.96
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الدخل السياحي	23.99	25.96	28.60	31.12	32.66	38.43	38.4	24.6	

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

ارتفع الإنفاق الخارجي على الخدمات السياحية المحلية في دولة الإمارات من 4.75 مليار دولار سنة 1995 إلى 38.4 مليار دولار سنة 2019، باستثناء سنة 2020 والتي كانت سنة الإغلاق بسبب الجائحة، استمرت هذه النفقات في الزيادة بنسبة تزيد عن 709% خلال فترة الدراسة وهي نسبة جد مرضية، خاصة وأن الإمارات لم تكن تملك تقاليد سياحية كالعديد من دول العالم، وترجع النفقات المتزايدة إلى تنوع العرض السياحي الإماراتي، حيث ينفق السائح بكثرة لاكتشاف العديد من المعالم والمواقع المبهرة التي لها صدى عالمي، فيما يأتي السياح الهنود والسعوديون في المرتبة الأولى من حيث عدد الوافدين على الإمارات بواقع 14% لكل منهما، ثم الصين بـ 7%، عمان 6%، المملكة المتحدة 5% وباقي دول العالم بـ 53%.

رابعاً: الإنفاق السياحي الداخلي في الإمارات العربية المتحدة

توضح بيانات الجدول الموالي تطور الإنفاق على السياحة الداخلية في الإمارات خلال الفترة: 1995- 2020.

الجدول رقم (6-2): تطور الإنفاق السياحي الداخلي في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنفاق السياحي الداخلي	5.17	5.58	5.87	6.06	6.25	6.78	6.94	6.62	7.13
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنفاق السياحي الداخلي	7.45	7.22	7.51	7.99	7.98	7.45	7.00	6.92	7.27
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
الإنفاق السياحي الداخلي	8.79	8.87	8.78	10.11	10.45	10.91	11.81	7.41	

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نفقات السياحة الداخلية في الإمارات تراوحت بين 5.17 مليار دولار وما قارب 12 مليار خلال الفترة (1995-2019)، حيث يرجع النمو المتواصل للنفقات السياحية الداخلية في الإمارات تلك المبادرات السياحية التسويقية التي تطلقها الإمارات السبع على مدار السنة خاصة في دبي أبو ظبي والشارقة من أجل جذب السائح الإماراتي.

خامساً: مساهمة القطاع السياحي في تكوين رأس المال المادي في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول أدناه مساهمة القطاع السياحي في تكوين رأس المال المادي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1995-2018).

الجدول رقم (7-2): تطور مساهمة القطاع السياحي في تكوين رأس المال المادي في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
تكوين رأس المال المادي	0.20	0.31	0.46	0.43	0.44	0.44	0.49	0.49
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تكوين رأس المال المادي	0.57	0.62	0.84	1.33	3.07	3.91	3.28	4.14
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
تكوين رأس المال المادي	4.81	5.21	5.73	6.08	6.90	6.66	6.62	7.17

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حجم تكوين رأس المال المادي في دولة الإمارات استمر في الارتفاع خلال الفترة 1995-2018، حيث تراوح بين 0.20 مليار دولار و 7.71 مليار مما يدل على تزايد المشاريع الاستثمارية المتعلقة بقطاع الخدمات ذات النوعية الراقية جداً والفخمة، بسبب جودة البنية التحتية، النجاح في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمن السياسي وغياب الجريمة، التمتع بنظام قانوني وتشريعي يخدم بصفة مباشرة قطاع الاستثمار، بالإضافة إلى القيام بمجموعة من الاستثمارات المتقدمة في المجال التكنولوجي والخدمات اللوجيستية.

سادساً: الإنفاق الحكومي الفردي على القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة

نوضح تطور الإنفاق الحكومي الفردي على السياحة في الإمارات من خلال بيانات الجدول خلال الفترة 1995-2018.

الجدول رقم (8-2): تطور الإنفاق الحكومي الفردي على القطاع السياحي في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإنفاق الحكومي	0.12	0.23	0.13	0.18	0.19	0.22	0.28	0.32
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق الحكومي	0.36	0.32	0.36	0.37	0.38	0.43	0.58	0.59
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الإنفاق الحكومي	0.62	0.63	0.75	0.78	0.79	0.79	0.92	0.94

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

أنفقت الحكومة الإماراتية إجمالاً 10.49 مليار دولار خلال الفترة 1995-2018 على القطاع السياحي منها ما قارب المليار دولار في سنة 2017 وكذلك في سنة 2018، ويرجع تفسير هذا التطور إلى تكاثف الجهود التي قامت بها الإمارات من أجل جعل البلد، أحد الوجهات المميزة على المستوى الإقليمي والعالمي فالحكومة الإماراتية تقوم بالعديد من النشاطات التي من شأنها تحسين أداء القطاع السياحي، أهمها تكييف وتحسين القوانين والتشريعات من أجل تحقيق التنمية التي تتماشى مع التطورات العالمية، بالإضافة إلى محاولة تطوير القطاع التقني والتمكين من التكنولوجيا الحديثة من أجل تسهيل الحياة في الدولة على الوافدين والمحليين واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

سابعاً: الإنفاق على السياحة الترفيهية في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول الموالي تطور الإنفاق على السياحة الترفيهية في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1995-2019).

الجدول رقم (9-2): تطور الإنفاق على السياحة الترفيهية في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنفاق على السياحة الترفيهية	8.06	8.66	9.34	9.88	10.24	11.06	11.77	11.70	12.45
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنفاق على السياحة الترفيهية	12.78	13.11	17.51	16.51	17.57	19.74	19.83	20.38	21.40
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
الإنفاق على السياحة الترفيهية	26.14	27.10	29.80	32.80	34.24	36.89	41.74		

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

يتضح من خلال الجدول السابق أن نفقات السياحة الترفيهية في الإمارات العربية المتحدة تضاعفت بمقدار 5.12 مرة حيث ارتفعت من 8 مليار دولار سنة 1995 إلى أكثر من 41 مليار دولار سنة 2019، وهو حجم جد معتبر، وقد شكلت نفقات السياحة الترفيهية نحو 79% من إجمالي حجم الإنفاق الدولي على السياحة في الإمارات، لأن هذا النوع من السياحة هو الأكثر طلباً على المستوى العالمي وأيضاً إلى الاستثمارات الضخمة التي أقامتها الإمارات، الأمر الذي جعل السياح ينفقون بسخاء من أجل الحصول على الترفيه.

ثامناً: الإنفاق على سياحة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة

يبين الجدول الموالي تطور حجم الإنفاق على سياحة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (1995-2019).

الجدول رقم (10-2): تطور الإنفاق على سياحة الأعمال في الإمارات العربية المتحدة

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الإنفاق على سياحة الأعمال	1.86	2.21	2.31	2.62	2.18	2.31	2.79	3.08	3.14
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإنفاق على سياحة الأعمال	3.31	4.35	3.45	5.81	5.82	5.79	5.45	5.48	5.84
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019		
الإنفاق على سياحة الأعمال	6.64	7.64	8.93	8.42	8.87	8.42	10.78		

Source: <https://wtcc.org> (Consulted on: 14/05/2024)

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن نفقات سياحة الأعمال ارتفعت من 1.86 مليار دولار سنة 1995 إلى 10.78 مليار دولار سنة 2019، حيث تعتبر الإمارات واحدة من الدول الأكثر تطوراً فيما يخص البنية التحتية للأعمال والمؤتمرات، الأمر الذي يفسر النفقات المرتفعة لسياحة الأعمال المسجلة في الجدول أعلاه.

المبحث الثاني: تجربة دولة ماليزيا

تعد التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي واحدة من أهم التجارب بين الدول النامية، حيث نجحت خلال ثلاث عقود في التحول من بلد يعتمد على تصدير المواد الأولية البسيطة إلى واحد من أكبر مصدري السلع والتقنيات الصناعية في جنوب شرق آسيا.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الماليزي

تمتلك ماليزيا العديد من الموارد الطبيعية وتعتبر واحدة من الدول المتوسطة الدخل، حيث تمكنت من تنويع اقتصادها خلال الأربعين سنة الماضية بعد الاستقلال والتنمية في عام 1957. كان اقتصادها يعتمد بشكل رئيسي على الزراعة وصادرات المنتجات الزراعية والقصدير. ولكن الآن، أصبح اقتصادها أكثر تنوعاً وصناعياً، حيث تشكل الصادرات الصناعية الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات على الرغم من وجود قطاع النفط والغاز. مما ساهم هذا التنويع والنمو الاقتصادي في تقليل مستوى الفقر المدقع أيضاً¹.

¹ أمينة هناء جاي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدرى، (2017)، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 2، العدد 3، ص 308.

وفي الواقع، لم يساهم قطاع النفط والغاز سوى بنسبة 19% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا في عام 2009 وتعتبر ماليزيا واحدة من أكبر 20 دولة تجارية¹. ونوضح تطور بعض مؤشرات اقتصاد ماليزيا خلال الفترة (2018 – 2022) في الجدول الآتي:

الجدول رقم (11-2): بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي لماليزيا خلال الفترة (2018 – 2022)

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	408	374	338	365	359
معدل النمو الاقتصادي	4.8	4.4	3.3	5.5-	8.9
الاستثمار(التغير السنوي في النسبة المئوية)	1.4	2.1	14.4	0.7	6.8
الصادرات (مليار دولار)	1.9	1.0	8.6	18.5	14.5
الواردات (مليار دولار)	1.5	2.4	7.9	21.2	16.0

Source: Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 11:50.

1- الهيكل الاقتصادي الماليزي

تعتبر ماليزيا القوة الاقتصادية الثالثة في رابطة دول جنوب شرق آسيا المعروفة اختصارا باسم آسيان ASEAN، حيث حققت ناتج محلي إجمالي 359 مليار دولار أمريكي في عام 2022، تعتبر ماليزيا على مقربة من الانضمام إلى نادي الدول المتقدمة، حيث أنها تمتلك اقتصاد متنوع، أين تمثل في عام 2021 الخدمات 53% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي، والتصنيع 23%، والأنشطة الصناعية الأخرى 14.1%، والزراعة 10% بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب الإنفاق، شكل الاستهلاك الخاص 58.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، والاستهلاك الحكومي 13.1%، والاستثمار الثابت 22%، وصافي الصادرات 7.2%.

2- التجارة الدولية

شكلت المنتجات المصنعة 70% من إجمالي صادرات البضائع، الوقود المعدني 12%، الخامات والمعادن 5% والمواد الخام الزراعية 1%، مع فئات أخرى تمثل 15% من الإجمالي. وفي الفترة نفسها، شكلت المنتجات المصنعة 67% من إجمالي الواردات السلعية، الوقود المعدني 13%، الأغذية 9%، الخامات والمعادن 6%، والمواد الخام

¹ Abdillah Noh, (2013): Natural Resources and Economic Diversification: A Case of Malaysia, University Tun Abdul Razak, working Paper Number 02, p 04, Malaysia.

² Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 11:50.

الزراعية 2%، وشكلت السلع الأخرى 3% من الإجمالي. وبلغت قيمة إجمالي الصادرات 352 مليار دولار أمريكي في عام 2022، في حين بلغ إجمالي الواردات 294 مليار دولار أمريكي، وهذا ما سنوضحه في الجدولين التاليين:

الجدول (2-12): الصادرات والواردات الرئيسية لدولة ماليزيا لسنة 2021

الوحدة: نسبة مئوية

أغذية	الوقود المعدني	مصنع المنتجات	أخرى	
10.8%	12.4%	70.3%	6.5%	الصادرات الرئيسية
8.9%	12.5%	67.5%	4.9%	الواردات الرئيسية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 21:59.

الجدول (2-13): شركاء الاستيراد والتصدير الرئيسيين في ماليزيا لسنة 2021

الوحدة: نسبة مئوية

الصين	الولايات المتحدة الأمريكية	سنغافورة	اليابان	أخرى	
31.4%	6.0%	17.8%	6.2%	38.6%	شركاء الاستيراد الرئيسيين
15.6%	11.6	14.1%	6.1%	46.3%	شركاء التصدير الرئيسيين

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 21:59.

المطلب الثاني: مقومات السياحة في ماليزيا

تتميز ماليزيا بمناظرها الخلابة والساحرة، وخاصة مرتفعات جنتنج التي تُعتبر من بين أكثر مناطق الجذب السياحي شعبيةً، حازت ماليزيا على جائزة المرجان الأحمر للسياحة الآسيوية في عام 2017، وتم تصنيف ثلاث مدن ماليزية كأفضل أماكن للمتقاعدين من حيث تكلفة المعيشة، وفقاً لمؤشر التقاعد السنوي الصادر عن موقع "live and invest Overseas".

كما حصلت العاصمتان كوالالمبور على المرتبة الخامسة كأفضل وجهة للتسوق في العالم في عام 2016، وذلك وفقاً لدراسة عالمية أجرتها شركة اكسيديا البريطانية عن 25 مدينة تحتوي على مراكز تسوق رئيسية. واحتلت كوالالمبور المركز الثاني في مؤشر التسوق الإسلامي MTSI لعام 2015¹.

ويشار إلى ماليزية على أنها "جنة الطعام حيث يمكن تذوق مجموعة متنوعة من الأطعمة اللذيذة بأسعار معقولة، سواء كان من المطبخ الماليزي أو الصيني أو الهندي.

أولاً: عوامل الجذب السياحي

تتمثل أهم عوامل الجذب الرئيسية في:

- تتمتع بموقع استراتيجي متميز بين الصين والهند، وتتميز بمناخ استوائي يسمح بالسفر طوال العام.
- توفر البلاد أماكن من الدرجة الأولى وخدمات بأسعار تنافسية ومستوى عالمي من الخدمات.
- تتمتع بالاستقرار السياسي والحماية الجغرافية من الكوارث الطبيعية، وتتميز بتنوع ثقافي في الفنون والمأكولات.
- يتحدث اللغة الإنجليزية على نطاق واسع، مما يسهل المعاملات التجارية.
- تتمتع ببنية تحتية فعالة، بما في ذلك ستة مطارات دولية و16 مطاراً محلياً محمياً، وشبكة فعالة للطرق والسكك الحديدية.

- تعتبر البلاد الثامنة عشرة من حيث التنافسية وفقاً لتقرير التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتحتل المرتبة الثانية في آسيا والمحيط الهادئ وفقاً لمؤشر القدرة التنافسية للسفر والسياحة لعام 2017 وفقاً للمصدر نفسه.

ثانياً: الفنادق والوكالات السياحية

وفقاً لوزارة السياحة والفنون والثقافة، شهدت وكالات السفر زيادة ملحوظة حيث وصل عددها إلى 4978 وكالة مرخصة من قبل الوزارة. بالمقابل، بلغ عدد الوكالات غير المرخصة 135 وكالة في عام 2019. وشهدت الفنادق والغرف زيادة ملحوظة أيضاً على مر الزمن بفضل دخول العديد من العلامات التجارية الفندقية إلى السوق الماليزية. ووفقاً لقاعدة بيانات السياحة في ماليزيا، حيث بلغت معدلات الإشغال الفندقي المتوسطة 26% في عام 2018².

¹Tourism Malaysia, 2018. Malaysia truly Asia. Consulté le 17-5- 2024, sur <https://www.tourism.gov.my>

² Malaysia tourism data, (2021): hotel and room supply, website: <http://mytourismdata.tourism.gov.my> Consulted on: 17-5-2024.

المطلب الثالث: صناعة السياحة في ماليزيا

تم بذل جهود كبيرة من قبل الدولة الماليزية لتطوير صناعة السياحة، وقد عملت الدولة أيضاً على إشراك القطاع الخاص من خلال منحه العديد من المزايا ولم تتوقف الجهود عند هذا الحد، بل قامت الدولة أيضاً بإشراك الأفراد من خلال برنامج السياحة التطوعية.

❖ دور الدولة في تطوير صناعة السياحة في ماليزيا:

حتى السبعينات من القرن الماضي كان الاقتصاد الماليزي شبيهاً بالاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد على السلع الأولية مثل المنتجات البترولية والمطاط والقصدير وزيت النخيل، بينما كان قطاع السياحة غير مستغل بشكل كبير. في عام 1972، تأسست شركة التنمية السياحية لتطوير السياحة في ماليزيا. بعد إدراك الحكومة لأهمية السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تم دمج هذا القطاع في خطط التنمية الوطنية، وتم اتخاذ سلسلة من السياسات والتدابير لتعزيز السياحة، مثل السياسة الوطنية للسياحة عام 1992 والخطة الوطنية للسياحة البيئية عام 1996. تم إنشاء وزارة السياحة عام 2004 كوزارة منفصلة عن وزارة التجارة، وتم تطوير العديد من الاستراتيجيات السياحية وفق الخطط التنموية، مثل برنامج التحول السياحي الماليزي سنة 2010 وخطة الترويج المتكاملة 2018-2020. والجدول التالي يوضح لمحة مختصرة عن أهم الاستراتيجيات السياحية وفق الخطط التنموية.

الجدول رقم (14-2): تطوير استراتيجيات السياحة في ظل خطط التنمية المائزية الخمسة الأخيرة

خطط التنمية	استراتيجيات تنمية السياحة
الخططة المائزية 7 1996- 2000	- تنوع المنتجات والخدمات السياحية والترويج لمنتجات جديدة وهي الأنشطة الرياضية والتسويق والمائيات والاتفاقيات. - تشجيع الاستثمار الخاص في المشاركة في المشروعات السياحية المبتكرة. - زيادة مشاركة أصحاب المشاريع الصغيرة والمجتمعات المحلية. - تحسين البنية التحتية وتوفير المرافق الأساسية ومرافق الاتصال. - تكثيف الجهود التسويقية والترويجية الفعالة.
الخططة المائزية 8 2001- 2005	- مراعاة التوازن بين الجانب الاقتصادي والبيئي والثقافي والاجتماعي عند تخطيط وتنفيذ الأنشطة السياحية، مع تصميم طرق للحفاظ على البيئة والتراث الثقافي. - وضع نهج شامل للسياحية (ضيافة، الابتكار، قوة القطاع الخاص، الوعي العام). - عرض ماليزيا كوجهة كرنفال على مدار العام، مع ضمان سلامة ورفاهية السياح. - التركيز على المنتجات التي تلي الاحتياجات الخاصة كالرحلات واليخوت البحرية.
الخططة المائزية 9 2006- 2010	- ضمان تنمية السياحة المستدامة ودعم الخدمات السياحية المبتكرة. - تشجيع الأنشطة التسويقية والترويجية. - التركيز على تطوير منتجات جديدة مثل السياحة الزراعية، السياحة البيئية، السياحة التعميمية، السياحة الترفيه، الاجتماعات والمعارض.
الخططة المائزية 10 2011- 2015	- التركيز على جودة التدريب وتنمية الموارد البشرية لتقديم خدمات عالية الجودة. - مواصلة تسويق المنتجات السياحية المكثفة والترويج لها في آسيا والصين والهند وأوروبا. - التركيز على تطوير 6 مجالات سياحية 7 السياحة البيئية، السياحة المتزلية، السياحة الرياضية، السياحة الساحلية والجزر، الاجتماعات والمعارض، السياحة الغذائية والغولف، التسوق والسياحة الصحية. - تحسين صورة والوجهات السياحية، تنفيذ الأحداث السياحية الكبرى، البرامج التي تهدف إلى تحسين مستويات الراحة والسلامة والنظافة، ومواصلة تطوير المرافق السياحية

والبنى التحتية.	
- التركيز على تطوير عشر وجهات سياحية وهي التسوق، الطيور، رياضة الغولف، الرحلات البحرية، والغوص، الصيد، اليخوت، سياحة الدراجات، الزفاف وشهر العسل، الإقامة.	الخطة المالية 11
- مواصلة تطوير المرافق السياحية والبنى التحتية، التركيز على السياحة التطوعية كمفهوم جديد، بالإضافة إلى مواصلة العمل على تطوير السياحة التعميمية، الرياضة والزراعية.	2016 – 2020

Source: Mosbah Aissa, Khuja Mohamed Salah, (2014): tourism development in Malaysia, review of European journal of business and management, vol 6, no 5, p02.

المطلب الرابع: مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الماليزي

فيما يلي بعض المؤشرات الدالة على مستوى التنوع الاقتصادي لدولة ماليزيا.

أولاً: الإيرادات السياحية لماليزيا خلال الفترة 2010 – 2019

ندرج في الجدول التالي أهم القطاعات الاقتصادية التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا.

الجدول رقم (15-2): الإيرادات السياحية لماليزيا خلال الفترة 2010 – 2019

المؤشر/ السنوات	2010	2015	2019
إيرادات السياحة (مليار دولار)	17.550296	17.704929	20.804
نمو الإيرادات السياحية (%)	5.855	3.999	2.398
الإيرادات السياحية (مليون رينجيت ماليزي)	56.492500	69.119600	86.135100

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Malaysia, website: China premium database (2019): <https://www.ceicdata.com>, Consulted on 29/05/2024, 22:01.

من خلال الجدول، نلاحظ زيادة الإيرادات السياحية عبر الزمن. على الرغم من انخفاضها بنسبة 4% تقريباً في عام 2015، إلا أنها عاودت الارتفاع في عام 2019 بنسبة 2%، حيث بلغت 86 مليون رينجيت. ومع ذلك، لا تزال الإيرادات تبقى دون مستويات طموح الدولة، حيث تهدف إلى تحقيق مبلغ مزدوج وصل إلى 168 مليون رينجيت بحلول عام 2020¹.

¹ Malaysia, website: China premium database (2019): <https://www.ceicdata.com>, Consulted on 29/05/2014, 22:01.

ثانيا: مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي

تلعب السياحة دورا هاما في التنمية الاقتصادية، سنقوم بإبراز مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال

الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2010-2019

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي
2010	255.02	33.49
2011	297.95	38.14
2012	314.44	40.68
2013	323.44	44.61
2014	338.06	48.34
2015	301.35	40.15
2016	301.26	41.22
2017	319.11	42.74
2018	358.72	47.19
2019	364.68	48.94

المصدر: شريف عبد النبي عبد الحميد عطية، علي أحمد إبراهيم، أحمد فوزي حامد، (2021): دور المزيغ التسويقي السياحي في التأثير على النمو الاقتصادي في ماليزيا، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، المجلد 48، العدد 5، ص 318. يبين الجدول (2-16) تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة ماليزيا خلال الفترة الزمنية 2010-2019، حيث بلغ الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي حوالي 255.02 مليار دولار في عام 2010، بينما بلغ الحد الأقصى حوالي 364.68 مليار دولار في عام 2019، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 231.45 مليار دولار خلال فترة الدراسة. كما بلغ الحد الأدنى لإجمالي مساهمة السياحة في الناتج المحلي حوالي 33.49 مليار دولار في عام 2010، بينما بلغ الحد الأقصى حوالي 48.94 مليار دولار في عام 2019، بمتوسط سنوي بلغ حوالي 31.74 مليار دولار خلال فترة الدراسة

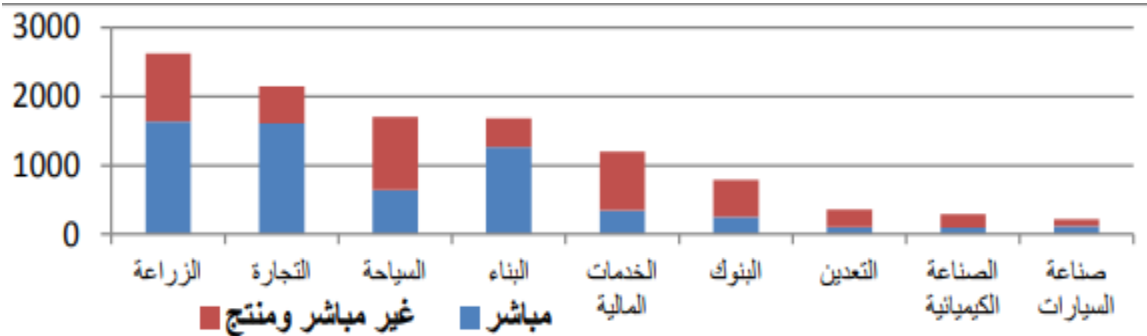
ثالثاً: تنوع الصادرات الماليزية

سجل الاقتصاد الماليزي قيماً تراوحت بين 0.5 و 0.4 خلال الفترة (1996-2016) فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات، حيث أن صادرات ماليزيا تشكل من عدة منتجات وتشمل مجالات مختلفة، بحيث تمثل صادرات النفط نسب معتبرة من إجمالي الصادرات بلغت 15.8 % سنة 2010 لتراجع كما يلاحظ أيضاً إلى نسبة 14.92 % سنة 2017، كما أن المنتجات الكهربائية والإلكترونية تمثل حصة كبيرة من إجمالي صادرات ماليزيا والتي تأخذ اتجاهات مختلفة نحو العالم¹.

رابعاً: الدور التنموي لصناعة السياحة في ماليزيا

رغم التراجع في عدد السياح القادمين إلى ماليزيا في السنوات الأخيرة، لا يزال هذا القطاع يساهم بشكل فعال في الناتج الداخلي الخام للدولة، إذ يعتبر رابع أكبر قطاع مساهم بعد قطاع التجارة والمناجم والزراعة، حيث ولدت السياحة مساهمة إجمالية قدرت بحوالي 32 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا، بنسبة تبلغ 13% متفوقة على قطاع الخدمات المالية الذي بلغت نسبة مساهمته حوالي 18% سنة 2016، وقد ارتفعت هذه النسبة في السنة الموالية لتصبح 13.5%²، كما تعد السياحة في ماليزيا ثالث أكبر مصدر للعمالات الأجنبية بعد التصنيع وصناعة زيت النخيل، ومثلت حوالي 4% من اقتصاد الدولة سنة 2016³، كما لها مساهمة فعالة ومهمة في توفير مناصب عمل.

الشكل رقم (1-2): مساهمة السياحة في توفير مناصب عمل مقارنة بالقطاعات الأخرى سنة 2016



Source: World travel and tourism council, (2017): benchmark report 2017 Malaysia, London, United Kingdom,

المبحث الثالث: تجربة الجزائر في السياحة كخيار استراتيجي لتحقيق التنوع الاقتصادي

كل بلد له خصائصه الفريدة والمميزات التي تميزه عن غيره، سواء كانت هذه الخصائص من نعم الله مثل الموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس، أو من صنع الإنسان مثل التاريخ والآثار والحضارات. تبرز الجزائر بفضل موقعها

¹ Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, <http://www.miti.gov.my/index> Consulted on : 17-05-2024.

² World travel and tourism council. (2017): benchmark report Malaysia 2017, London, United Kingdom.

³ Puah, C.-H., & others. (2018): The impact of tourism on the local economy in Malaysia, International of business and management, vol 13, no 12, p151, Canada.

الاستراتيجي ومساحتها الشاسعة، وتتميز بمقومات طبيعية وحضرية فريدة. وقد عملت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال على استغلال هذه الموارد وتطويرها، وهذا المبحث يسلط الضوء على واقع السياحة في الجزائر من خلال تقديم بعض الأرقام والتطرق إلى الإجراءات التي تم اتخاذها لتعزيز القطاع السياحي في البلاد.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 3.4% في الربع الرابع من أعلى مستوى في الربع الثالث خلال عامين عند 5.8%. يعود هذا التباطؤ إلى انخفاض في الإنفاق العام والخاص. ومن المتوقع أن يؤثر القطاع الخارجي سلباً على النمو الإجمالي، حيث ارتفعت الواردات بنسبة 32.5% بينما لم تسجل الصادرات زيادة كبيرة. ومن الجانب الإيجابي، توسع الاستثمار الثابت بوتيرة قوية لم تشهدها منذ الربع الثاني من عام 2009. على الرغم من التباطؤ في الربع الرابع، فإن الاقتصاد نما بنسبة 4.0% في عام 2023 بشكل عام، وهو أفضل أداء منذ عام 2014. ومن المتوقع أن يكون النمو ضعيفاً في الربع الأول. فيما يتعلق بقطاع الهيدروكربونات، فقد شهد انخفاضاً في إنتاج النفط الخام بأسرع وتيرة خلال ثلاث سنوات في الربع الأول، وتوقف نمو إنتاج الغاز الطبيعي المسال تقريباً في الفترة من يناير إلى فبراير. ونظراً لأهمية هذا القطاع في الإيرادات الحكومية، فإن ضعفه من المرجح أن يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي، يتم إبراز بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (2018-2022) من خلال الجدول (17-2).¹

¹ Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 21:59.

الجدول رقم (2-17): إبراز بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال الفترة (2018 – 2022)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المؤشر	2018	2019	2020	2021	2022
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	195	193	165	186	225
معدل النمو الاقتصادي	1.5	0.9	-5.1	3.9	3.6
الاستثمار (التغير السنوي في النسبة المئوية)	2.1	-0.6	-7.1	0.8	2.6
الصادرات (مليار دولار)	-3.4	-5.6	-12.2	11.8	0.2
الواردات (مليار دولار)	-3.9	-6.9	-15.7	-4.5	0.1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 30/05/2024, 09:45.

1- التجارة العالمية

في عام 2017، كانت المنتجات المصنعة تشكل 3% من إجمالي الصادرات السلعية، بينما كان الوقود المعدني يشكل 96%، الأغذية تشكل 1%، الخامات والمعادن والمواد الخام الزراعية تشكل 0%، وكانت الفئات الأخرى تشكل 0% من الإجمالي. وفي نفس الفترة، كانت المنتجات المصنعة تشكل 73% من إجمالي الواردات السلعية، الوقود المعدني تشكل 4%، الأغذية تشكل 20%، الخامات والمعادن تشكل 1%، المواد الأولية الزراعية تشكل 1%، بينما كانت السلع الأخرى تشكل 1% من الإجمالي. وفي عام 2022، بلغ إجمالي الصادرات 65 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الواردات 41 مليار دولار¹.

¹ Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 30/05/2024, 09:45.

الجدول رقم (18-2): الصادرات والواردات الرئيسية للجزائر سنة 2021

الوحدة: نسبة مئوية

أغذية	الوقود المعدني	مصنع المنتجات	أخرى
/	96.1%	/	3.9%
20.0 %	7.7%	72.3%	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 30/05/2024, 09:45.

الجدول رقم (19-2): شركاء الاستيراد الرئيسيين في الجزائر لسنة 2021

الوحدة: نسبة مئوية

الصين	فرنسا	روسيا	اسبانيا	ألمانيا	ايطاليا	أخرى
16.9%	11.9%	8.0%	5.9%	5.8%	5.5%	40.0%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 30/05/2024, 10:45.

الجدول رقم (20-2): شركاء التصدير الرئيسيين في الجزائر لسنة 2021

الوحدة: نسبة مئوية

اسبانيا	فرنسا	هولندا	الولايات المتحدة الأمريكية	تركيا	ايطاليا	أخرى
16.0%	9.9%	8.6%	8.6%	8.2%	18.7%	17.9

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>), Consulted on 29/05/2024, 11:00.

المطلب الثاني: مقومات السياحة في الجزائر

إن الجزائر تمتلك مقومات أساسية تجعلها واحدة من أهم وجهات السياحة في العالم. ومع ذلك، فإنها لا تزال تبتعد عن مراكز الدول الأخرى بسبب عدم استغلال قدراتها بشكل كاف لجذب المزيد من السياح وتعزيز القطاع السياحي في البلاد. نبرز أهم هذه المقومات السياحية التي تجعل الجزائر مكاناً مثالياً للسياحة كالآتي:

أولاً: المقومات الطبيعية للجزائر

1- الساحل: يمتد الساحل على مسافة تبلغ 1200 كيلومتراً، ويتميز بارتفاعه وتكوينه الصخري. تم إنشاء العديد من المدن بالقرب من هذه المناطق الساحلية، وأصبح بعضها ذو أهمية كبيرة في مجال السياحة الساحلية. وقد تم تجهيز بعض هذه المدن بمرافق سياحية مهمة مثل الفنادق والقرى السياحية ومخيمات الصيف. ومن بين أهم هذه المدن: سكيكدة، عنابة، جيجل، بجاية، تيبازة، الجزائر العاصمة، وهران... إلخ.¹

2- المناطق الجبلية: تتمثل المناطق الجبلية في سلسلة جبال الأطلس التلي التي تعبر الجزائر من الشرق إلى الغرب. توفر هذه المرتفعات فرصاً كبيرة للسياحة والاستكشاف والاسترخاء. بالإضافة إلى ذلك، هناك جبال الأطلس الصحراوي التي تختلف عن الأطلس التلي في المناظر الطبيعية والمناخ والنباتات.

3- الصحراء: تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث الطبيعة الجغرافية والتضاريس والنباتات والمناخ. وتنوع هذه المناطق بين بعضها البعض. تحتضن هذه المناطق العديد من المعالم الأثرية الغنية بالتماثيل والأحجار المصقولة، وتم تصنيف العديد من هذه المواقع الأثرية ضمن التراث العالمي، ومن بين أشهر هذه المناطق: غرداية، الوادي، بسكرة، المقار، والطاسيلي.²

4- الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على العديد من الحمامات المعدنية الطبيعية التي أثبتت التجارب العلمية فعاليتها في علاج العديد من الأمراض. وقد تم تسجيل 202 ينبوع للمياه المعدنية في العام 1982، مما يسمح بتوسيع العرض السياحي في البلاد. تم بناء مراكز صحية ومراكز استجمام وترفيه بجوار هذه الينابيع.

من بين هذه الحمامات، يمكن ذكر حمام بوحنيقة في معسكر، وحمام دباغ في قالمة، وحمام بوحجر في عين تموشنت، وحمام ريغة في عين الدفلى، وحمام بوغرارة في تلمسان، وحمام الصالحين في بسكرة، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مراكز علاجية بمياه البحر مثل مركز سيدي فرج.³

¹ Office Nationale du Tourisme ; « Plages d'Algérie » guide des plages d'Algérie.

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (نوفمبر 2000): لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 92، ص 22.

³ Office National du Tourisme ; "Algérie sources Thermales," p4.

5- المناخ: تتنوع المناخات في الجزائر بناءً على تضاريسها المتنوعة، ويمكن تقسيمها إلى الأنواع التالية¹:

- المناخ المتوسطي: يسود الشريط الساحلي ويتميز بمعتدلية الشتاء وارتفاع درجات الحرارة والرطوبة في الصيف.
- المناخ القاري أو المناخ شبه القاري: يسود الهضاب العليا والمناطق الداخلية، ويتميز بشتاء بارد وطويل حيث تنخفض درجات الحرارة إلى مستويات منخفضة جداً.
- المناخ الصحراوي الجاف: يسود الصحراء ويتميز بالجفاف والحرارة الشديدة طوال العام، خاصة في فصل الصيف، أما ليالي الشتاء فتكون باردة جداً.

ثانياً: المقومات الثقافية والبنية التحتية للسياحة الجزائرية²

تتمتع الجزائر بتراث ثقافي شعبي غني يشمل الفنون والتقاليد الشعبية والصناعات التقليدية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. يتميز هذا التراث بتنوعه وتعددته، حيث نجد صناعة الزرابي والحلي والخزف والفخار بجانب اللباس التقليدي. ونظراً لأهمية هذا القطاع، تسعى الوزارة المسؤولة عنه إلى تطويره للمساهمة في دعم النمو الاقتصادي.

يتجلى التراث الثقافي الجزائري من خلال العديد من المناسبات مثل موسم تاغيت في الساورة، وعيد السبوع في تيميمون، وعيد دغمولي في الهقار، وعيد الزربية في غرداية، وعيد المرجان في القل، وعدة سيدي أحمد بن مجذوب في النعامة، بالإضافة إلى احتفالات خاصة بالبرتقال والفراولة والزيتون والحلي التقليدي وغيرها. كما يتميز التراث الموسيقي بشراء مستمد من مختلف الحضارات التي تعاقبت على البلاد، من الأندلسية إلى البدوية إلى الشعبية والقبائلية وغيرها.

ثالثاً: المقومات الدينية

هي الأماكن المقدسة والآثار مثل المساجد والمزارات والكنائس الموجودة في بعض المدن المقدسة مثل مسجد كتشاوة في الجزائر العاصمة ومساجد القصبة وكنيسة السيدة الإفريقية. الجامع الأعظم هو واحد من أكبر المنشآت والمساجد في أفريقيا وخاصة في العالم الإسلامي بشكل عام.

رابعاً: المقومات التاريخية والحضارية

إن الآثار التي تحملها الحجارة الجزائرية والمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية التي تتوفر عليها، وتنفرد بها لتشهد على عظمة الحضارات المتعاقبة من الحضارة الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيراً الإسلامية

¹ عيسى مراقة، (2012): دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، المنعقد يومي، مارس بـسكرة، الجزائر، ص 8-9.

² حري المخطارية، بلعوز بن علي، (2015): ترقية قطاع السياحة كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر(واقع وآفاق)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، ص 278.

التي فرضت نفسها على التاريخ، هذا وتزخر الجزائر بمجموعة لا تقل على ثلاثمائة موقع تاريخي وحضاري، منها ما تم إدراجه في لجنة التراث العالمي في اليونسكو ضمن مواقع التراث الدولية¹.

كما تعاقبت على الجزائر عدة حضارات أكسبتها منتجا سياحيا حضاريا مميزا فنجد مثال الآثار الرومانية في كل من مدينة تيمقاد في باتنة، جميلة في سطيف، ونجد أيضا الآثار الإسبانية في تلمسان إلى جانب الآثار الأوروبية كالكاتدرائيات ومن أشهرها كاتدرائية أوغسطين في عنابة، كما لا ننسى النقوش التي تعود إلى حضارات ما قبل الصناعات التقليدية الممتدة من تاريخ كل منطقة وعاداتها وتقاليدها.

خامسا: المقومات المادية

تتطلب المقومات الطبيعية والحضارية في جذب السياح دعما ماديا كتوفير الطرق والموانئ وشبكات الاتصال، ولعل أهم دعم مادي هو الطاقة الفندقية ومدى تناسبا مع مستوى هؤلاء السياح. وفي ذات السياق فقد وفرت الجزائر 5922 سريرا موزعا بالأخص في المدن الكبرى، ثم شهد هذا العدد تطور مضطربا مع تعاقب الخطط الاقتصادية المتبعة وهو إلى مرحلة التسعينات التي شيدت تحولات في كل المجالات ومنها السياحة التي عرفت فيها طاقة الإيواء تطورا ملحوظا.

سادسا: المقومات البشرية

وتتمثل في الجوانب التاريخية والدينية، الآثار، المعالم الشواهد، الأطلال الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة والثقافات العادات لدى السكان².

سابعا: المقومات السياسية

مقومات السياسة تتمثل في استقرار الوضع السياسي والأمني داخل الدولة، بالإضافة إلى التشريعات والتنظيمات المختلفة وتسهيلات السياحة³.

ثامنا: المقومات المالية والخدمية

تتمثل في مدى توافر البنى التحتية كالمطارات النقل البري والبحري، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك العمران... إلخ. ومدى توفر الخدمات المكملة كالبريد الإطعام مراكز الترفيه والتسلية والتي تسمح بالبقاء السائح في منطقة الإجازة في ظروف مريحة⁴.

¹ حري المخطارية، المرجع السابق ذكره، ص277.

² هواري معراج، محمد سليمان جردات، (2004): السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية "حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، المجلد3، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 22.

³ موفق عدنان الحميري، نبيل زعل الحوامده، (2006): الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، ص3.

⁴ أحمد فوزي ملوخية، (2005): التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، مصر، ص172.

المطلب الثالث: إستراتيجية تنمية السياحة في الجزائر

التنمية السياحية هي أحدث أنواع التنمية التي ظهرت، وتتضمن جميع عناصر التنمية المختلفة حيث تهدف إلى استغلال الموارد الاقتصادية بأفضل طريقة ممكنة لزيادة الدخل في البلاد، وذلك بإتباع إستراتيجية معينة تساهم في تنمية القطاع الاقتصادي للبلاد، فما هي إستراتيجية تنمية السياحة المنتهجة في الجزائر؟ و ما مدى مساهمة السياحة في القطاع الاقتصادي؟

أولاً: إستراتيجية تنمية السياحة

1- تفعيل مبادرات الوصاية " المخطط التوجيهي 2030"

تمت الموافقة على المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في عام 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، بالتعاون مع اللجنة الفرنسية التي قامت بإعداد تقرير الخبرة حول النقاط والمحاور المرجعية لهذا المخطط. يهدف المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، والذي يشكل جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030، إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي على المستوى الوطني خلال العشرين سنة القادمة. يعلن المخطط رؤيته للتنمية السياحية الوطنية على المدى القصير (2009) والمتوسط (2015) والطويل (2025)، ويحدد الأدوات اللازمة لتنفيذها وشروط تحقيقها، بالإضافة إلى التركيز على كيفية ضمان التوازن الثلاثي بين العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.

تسعى الإستراتيجية الجديدة من خلال المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين التوازنات الكلية التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي، الاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة على هذه السياسة إلى قطاعات أخرى (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة، الشغل... الخ) المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيدين الوطني والدولي.
- التوفيق بين ترقية السياحة وحماية البيئة.
- ترميم التراث التاريخي والثقافي (كون هذه العناصر تشكل أهم العناصر في استراتيجيات الجذب السياحي).
- تحسين صورة الجزائر وإمكانيات سوقها المحلي.

تم تحديد الأهداف التي يسعى إليها المخطط خلال المرحلة الأولى من عام 2008 إلى عام 2015. تشمل الأهداف المادية استقبال 2.5 مليون سائح بحلول عام 2015 وتوفير 75.000 سرير، بالإضافة إلى توفير

400.000 فرصة عمل. أما الأهداف النقدية، فتشير إلى أن الاستثمار العام والخاص اللازم خلال الفترة من عام 2008 إلى عام 2015 يبلغ 2.5 مليار دولار أمريكي، وتنقسم بين الاستثمارات المادية وغير المادية¹.

2- تفعيل دور الوكالات السياحية للترويج السياحي

الترويج السياحي يعد أحد العوامل الرئيسية في تعزيز التنمية السياحية المحلية وتحقيق نمو مستدام. يشمل الترويج السياحي كل الجهود المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المحددة في إستراتيجية التسويق السياحي العامة لمنطقة أو بلد معين، وذلك من خلال استخدام مختلف وسائل وتقنيات الترويج².

يعد التسويق السياحي جزءاً هاماً من عملية الترويج والإعلان عن السياحة المحلية، حيث أنه النشاط الإداري والفني الذي يقوم به المنظمات والمؤسسات السياحية داخل البلاد وخارجها للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمستقبلية والتأثير فيها بهدف تعزيز الحركة السياحية الدولية القادمة منها³.

كما يعتمد التسويق السياحي على ثالث ركائز هي:⁴

- دراسة الحاجات والرغبات والإمكانيات والأذواق المتصلة بالمستهلكين أو المستخدمين في الأسواق المستهدفة للسلع والخدمات محلياً وخارجياً.

- تحديد ذلك القدر من الإشباع الذي تحصل عليه مؤسسة إنتاجية أو تسويقية أو كاهما معاً.

- توجيه كافة الجهود والأنشطة داخل المؤسسة وبإشراف مباشر من الإدارات العليا.

3- بناء الإعلام السياحي

يعتبر الإعلام من العناصر الأساسية في تعزيز القطاع السياحي في الجزائر، حيث يلعب دوراً حيوياً في شراكته مع وكالات السياحة لجذب العملاء وتشجيعهم على استكشاف وجهات سياحية جديدة، كذلك تعتبر السياحة منتجاً يتطلب استراتيجيات تسويقية متقدمة، وهو ما يبرز أهمية العالم السياحي كوسيلة لتعزيز الصناعة السياحية على الصعيدين المحلي والدولي وتعريف الجمهور بمزايا السياحة في البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب العالم السياحي دوراً حيوياً في تعزيز الثقة بين المؤسسات السياحية والعملاء من خلال تقديم خدمات تلبي توقعات الجانبيين.

¹ وزارة هيئة الإقليم، البيئة والسياحة، (جانفي 2008): المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2025، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.

² مسكين عبد الحفيظ، (2010): دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 93.

³ فؤاد عبد المنعم البكري، (2007): التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا الاتصالات، عالم الكتاب، ط1، القاهرة، ص15.

⁴ محمد عبيدات، (2008): التسويق السياحي حل سلوكي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن، ص16.

تعتمد الخدمات السياحية والفندقية بشكل كبير على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنفيذها وتسويقها عبر الشبكات المختلفة. وتشمل السياحة الالكترونية أيضًا السياحة المتنقلة باستخدام الأجهزة الجواله، مما يتيح للمؤسسات السياحية التفاعل مع العملاء وتقديم العروض السياحية عبر الإنترنت بشكل فعال¹.

4- توفير مناخ الاستثمار الأجنبي

وهو يعني الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة بالجزائر باستخدام رأس المال الأجنبي من قبل المستثمرين الأجانب وفقًا للقوانين والتشريعات القانونية المعمول بها في البلد المضيف، وقد يسمح للمستثمر بتعيين وكلاء أو مديرين لإدارة استثماراته وفقًا للاتفاقيات المبرمة، وعلى الجزائر توفير جميع التسهيلات اللازمة في المواقع السياحية المختلفة، حيث يعتبر هذا الاستثمار استثمارًا طويل الأجل ويأخذ هذا النوع من الاستثمارات أحد الصيغ التالية:²

- تأسيس شركة جديدة في البلد المضيف من طرف المستثمر الأجنبي تعود ملكيتها له بالكامل.
- امتلاك كلي لمستثمر أجنبي لمشروع وطني قائم.
- تكوين شركات تابعة أو فروع لشركات متعددة الجنسيات.
- الاستثمار المشترك ويحدد البلد المضيف نسبة الامتلاك.
- الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجميع.
- عمليات التملك والاندماج.

يتم تمويل هذا النوع من الاستثمارات من خلال استخدام الموارد الذاتية من رأس المال أو إعادة استثمار الأرباح المحتجزة، أو من خلال الاقتراض من مصادر مالية خارج البلد المضيف أو من خلال الحصول على قروض بين الشركة الأم وفروعها.

ثانيا: مساهمة قطاع السياحة في الاقتصاد الجزائري

يظهر الدور الكبير لقطاع السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي، من خلال مساهمتها الإيجابية في عدة جوانب يعبر عنها بعدد من المؤشرات.

1- مساهمة الإيرادات السياحية في الصادرات

تمثل هذه الإيرادات في النفقات التي يقوم بها السائحون في الدول السياحية المضيفة على السلع والخدمات السياحية المختلفة، بالإضافة إلى الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع. وكلما توسعت نطاق الخدمات السياحية، زادت

¹ مصطفى ونوغي، (2021): إستراتيجية تعزيز التنمية السياحية في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غيليزان، الجزائر، ص 267.

² الخطارية حري، المرجع السابق ذكره، ص 136-137.

الإيرادات المتحققة منها. يوضح الجدول رقم (20-2) إيرادات السياحة في الجزائر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2017¹.

❖ قيمة الإيرادات السياحية:

يتضح من الجدول (20-2) أن الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) وصلت إلى أعلى مستوى في عام 2005 بلغت 477 مليون دولار أمريكي. وخلال باقي الفترة، شهدت الإيرادات تقلبات بين الارتفاع والانخفاض، ويرجع ذلك جزئياً إلى إهمال الحكومة للقطاع السياحي وعدم تخصيص التمويل الكافي لتطويره، على الرغم من وضعها لمخطط توجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030. ويعود هذا الإهمال جزئياً إلى الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي للدخل.

❖ نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الصادرات:

يتضح من بيانات الجدول (20-2) أن نسبة الإيرادات السياحية من إجمالي الإيرادات ضعيفة جداً، حيث كانت تتراوح بين 0.39 و 0.98، وقد حققت زيادة طفيفة في عام 2013 بنسبة تقدر بـ 4.48.

2- حجم الاستثمارات في القطاع السياحي

تبين من البيانات المسجلة في الجدول (20-2) أن حجم الاستثمارات في القطاع السياحي قد شهد زيادة ملحوظة ومستمرة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2016، حيث وصل إلى 196.1 مليار دولار أمريكي في عام 2016، ولكن تراجع إلى 190.4 مليار دولار أمريكي في عام 2017. يعود هذا التراجع إلى بدء تنفيذ مشاريع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، الذي يهدف إلى إعطاء القطاع السياحي الجزائري طابعاً جديداً.

¹ نور الهدى دحماني، (2023): دور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، اليوم الدراسي حول الاستثمار السياحي في الجزائر-التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، المنعقد يوم 6 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف -، الجزائر، ص 16 .

الجدول رقم (21-2): تطور الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

حجم الاستثمارات في القطاع السياحي (مليار دولار أمريكي)	الإيرادات السياحية		السنوات
	قيمة الإيرادات (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي الإيرادات	
0.297	102	–	2000
0.412	100	–	2001
0.628	111	–	2002
0.850	112	–	2003
1.840	178	–	2004
1.640	477	0.98	2005
1.840	393	0.69	2006
2.260	334	0.53	2007
2.080	473	0.58	2008
1.770	361	0.75	2009
1.554	324	0.53	2010
1.664	300	0.39	2011
1.774	295	0.39	2012
1.814	326	4.48	2013
1.991	316	0.50	2014
1.608.9	347	0.92	2015
196.1	346	0.75	2016
190.4	372	0.46	2017

المصدر: دحماني نور الهدى، المرجع سبق ذكره، ص 21.

3- مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع السياحة جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني، حيث يسهم في الناتج المحلي. وبالنظر إلى حجمه وأهميته، وارتباطه بتطور القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة، والمنافسة التي يواجهها من القطاع السياحي، فإن له تأثيراً كبيراً في تحديد نسبة السياحة في الناتج الوطني.

الجدول رقم (22-2): مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 2010-2020

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	مساهمة السياحة (%)	نسبة المساهمة الكلية (%)	نسبة المساهمة المباشرة (%)
2010	5,47	6,89	3.39
2011	6.55	6.43	3.28
2012	6.85	6.79	3.28
2013	7.43	7.20	3.54
2014	7.03	6.78	3.29
2015	5.78	10.7	3.48
2016	29.5	6.80	3.30
2017	5.45	6.67	3.25
2018	5.54	6.55	3.20
2019	5.81	6.68	3.25
2020	6.11	6.80	3.30

المصدر: البكاي الهادي، قديد عبد القادر، (2021): دراسة وتحليل الأثر الاقتصادي لقطاع السياحة في الجزائر، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 4، العدد 1، ص. 74

تبين البيانات الموجودة في الجدول أعلاه أن المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة بلغت متوسط نسبتها 3.35%، حيث وصلت قيمة هذه المساهمة إلى 6.11 مليار دولار في عام 2020، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بعام 2010. ولم تتجاوز نسبة المساهمة الإجمالية لهذا القطاع في الناتج المحلي 8% خلال الفترة 2000-2020، حيث كانت أعلى قيمة لها حوالي 8 مليار دولار في عام 2004. يعود تراجع أداء القطاع السياحي في عام 2004 إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على القطاع النفطي. وبعد ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وصلت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي إلى أكثر من 90%، وهذا الاهتمام المفرط بالقطاع النفطي أدى إلى إهمال القطاعات الأخرى بما فيها السياحة.

4- مساهمة قطاع السياحة في توفير فرص العمل

الفصل الثاني: مساهمة السياحة في تحقيق التنوع الاقتصادي: عرض بعض التجارب الدولية

تعد السياحة من بين أكبر القطاعات توفيراً لفرص العمل فهي صناعة كثيفة العمالة، وتساهم في خلق فرص عمل بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال القطاعات الداعمة للسياحة. والجدول التالي يوضح عدد العاملين في قطاع السياحة في الجزائر وبعض الدول العربية¹.

الجدول رقم (23-2): مساهمة القطاع السياحي في التشغيل خلال الفترة 2010-2020.

السنوات	عدد العمال في قطاع السياحة (آلاف)	النسبة المئوية في التشغيل (%)	النسبة الكلية في التشغيل (%)
2010	154.012	2.53	5.42
2011	266.622	2.61	5.31
2012	289.271	2.80	5.99
2013	321.881	2.96	6.24
2014	298.997	2.87	6.08
2015	305.453	2.92	6.12
2016	299.017	2.79	5.91
2017	302.012	2.78	5.83
2018	300.723	2.76	5.78
2019	309.505	2.83	5.94
2020	318.966	2.90	6.08

المصدر: البكاي الهادي، قديد عبد القادر، المرجع سبق ذكره، ص77.

من خلال مراجعة الجدول، يتضح بوضوح أن عدد العمال في قطاع السياحة خلال فترة الدراسة قد شهد تطوراً ملحوظاً. فقد بلغ عدد العمال 318,966 عاملاً في عام 2020، مقارنة بـ 154,012 عاملاً في عام 2010، مما يعكس نمواً واضحاً. ومع ذلك، فإن نسبة المساهمة المباشرة في إجمالي التشغيل كانت ضئيلة بمتوسط نسبتها 2.71%، مما يشير إلى ضعف أداء القطاع الاقتصادي في الجزائر. ونظراً للارتباط الوثيق بين طبيعة النشاط السياحي وتفاعله مع باقي القطاعات، فإنه يلعب دوراً فعالاً في خلق فرص عمل غير مباشرة في هذه القطاعات، حيث تتراوح نسبتها بين 5.31% و 6.24% خلال فترة الدراسة. وهذا يعكس أهمية القطاع السياحي في تقليل معدلات البطالة إذا تم استثماره بشكل جيد.

¹ عبد العزيز بن محمد المزاح، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية "مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل"، الهيئة العامة للسياحة والآثار، ص03، الموقع الإلكتروني <http://www.saudichambers.org.sa> تاريخ الاطلاع: 20-05-2024.

5- مساهمة السياحة في ميزان المدفوعات

إن الناتج السياحي هو قيمة بيع المنتج السياحي إلى أعداد السائحين والذين هم في حالات كثيرة من غير المقيمين والذين يدفعون بالعملة الصعبة نظير إشباع رغبتهم السياحية، لذا فإن السياحة تعتبر مصدرا من مصادر الدخل الأجنبي فتقاس أهميتها الاقتصادية أيضا بحجم تأثيرها على ميزان المدفوعات، ويتحدد هذا التأثير بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى النتيجة الصافية للميزان التجاري سواء أكانت سلبية أم إيجابية، فإذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري سلبية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية فإنه قد يغير العجز في الميزان التجاري إلى فائض أو يخفف منه على الأقل، أما إذا كانت النتيجة الصافية للميزان التجاري إيجابية وكانت النتيجة الصافية للميزان السياحي إيجابية أيضا فإنها ستعزز النتيجة الإيجابية المحققة في الميزان التجاري، والجدول التالي يمثل وضعية الميزان التجاري السياحي في الجزائر.¹

الجدول رقم (24-2): ميزان المدفوعات السياحي في الجزائر للفترة (2010 - 2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات	النفقات	ميزان المدفوعات
2010	219	574	355
2011	208	502	294
2012	196	428	232
2013	230	410	180
2014	258	611	419
2015	304	677	376
2016	209	475	266
2017	140.5	580	439.5
2018	169	494	325
2019	165	500	335
2020	429	232.6	196.4

المصدر: وزارة السياحة والصناعة التقليدية، متاحة عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.mta.gov.dz> تاريخ الاطلاع:

تشير الإحصائيات المتاحة إلى أن الميزان السياحي يعاني من عجز مستمر خلال فترة الدراسة، فعند مقارنة الإنفاق السياحي، نجد أن المواطنين ينفقون مبالغ أكبر من العملات الأجنبية في الخارج مقارنة بتدفق العملات

¹ يحيى سعيد، سليم العمراوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.

الأجنبية الناتجة عن السياح غير المقيمين. ومن المهم أن نلاحظ أن عائدات السياحة من خلال السفر لا تشمل جميع الإيرادات السياحية، حيث يتم تنفيذ معظم التبادلات في سوق العملات الموازية، وخاصة من قبل الجزائريين المقيمين في الخارج. وفقاً للديوان الوطني للإحصائيات، بلغت أدنى قيمة لميزان المدفوعات في عام 2017 حوالي 439.5 مليون دولار أمريكي بسبب ارتفاع تكاليف السياحة مقارنة بالإيرادات.

ويرجع ذلك إلى زيادة عدد السياح الذين يغادرون البلاد في هذا العام، حيث قام السياح المقيمون في الخارج بإفناق حوالي 580 مليون دولار أمريكي. ومن جهة أخرى نجد أن الإيرادات السياحية وعلى قلتها عرفت تقلبات ملحوظة وقد بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة 2020 أين حقق ميزان المدفوعات ربحاً لأول مرة خلال فترة الدراسة، بلغت قيمته 196.4 مليون دولار أمريكي، هذا رغم ما تزخر به البلاد من ثروات طبيعية وأماكن جاذبة للسياحة إلا أن إهمال الدولة لهذا القطاع وضعف أدائه الاقتصادي انعكس سلباً على رصيد ميزان المدفوعات، كما أن الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع المحروقات الذي يمثل 96% من مجمل الصادرات كان له دور في إهمال القطاع السياحي.

من ناحية أخرى، تشهد الإيرادات السياحية تقلبات ملحوظة، حيث بلغت أعلى مستوياتها خلال عام 2020، حيث حقق ميزان المدفوعات أرباحاً لأول مرة خلال هذه الفترة، وصلت قيمتها إلى 196.4 مليون دولار أمريكي. على الرغم من وجود ثروات طبيعية ومعالم سياحية جاذبة في البلاد، إلا أن إهمال الدولة لهذا القطاع وضعف أدائه الاقتصادي أثر سلباً على ميزان المدفوعات. وقد كان اهتمام الدولة بقطاع المحروقات، الذي يمثل 96% من إجمالي الصادرات، سبباً في إهمال القطاع السياحي.

المطلب الرابع: إمكانية استفادة الجزائر من تجربي الإمارات العربية المتحدة وماليزيا

أولاً: الاستفادة من تجربة ماليزيا

هنالك مجموعة من الدروس المستفادة من التجربة الماليزية التي يمكن تطبيقها في الجزائر على مراحل¹:

1- المرحلة الأولى: وتشمل:

- ❖ تضمين قطاع السياحة في خطط التنمية الاقتصادية العامة للدولة، على غرار ما فعلته ماليزيا حيث أولت هذا القطاع أهمية كبيرة.
- ❖ التركيز على تطوير الموارد البشرية من خلال تحسين جودة التدريب لتقديم خدمات عالية الجودة.

¹ آمال براهيمية، (جوان 2022): تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 123.

❖ التركيز على تحسين البنية التحتية وتطوير مناطق سياحية محددة بمستوى عالي، تضم أماكن رائعة وخدمات عالية الجودة بأسعار تنافسية.

- دعم الخطط التنموية العامة بوضع خطط سياحية طويلة المدى، مع وضع أهداف محددة للمدى المتوسط لتسهيل مراقبة تقدم المخطط وتحقيق النتائج المرجوة، واستخدام مختلف الوسائل والإمكانيات لتحقيق الهدف.

2- المرحلة الثانية: وتشمل:

❖ وضع نهج شامل لتطوير السياحة يتضمن تعاون الحكومة، الشركات الخاصة والأفراد معاً، لتحقيق رؤية مشتركة تركز على تعزيز الضيافة وتقديم أفضل الخدمات السياحية.

❖ تشجيع الشركات الابتكارية والجاذبة للسياح من خلال تقديم حوافز ضريبية أو دعم مالي أو فني.

❖ زيادة الجهود التسويقية وتحديد شعار مميز للحملة الترويجية لتسويق الجزائر كوجهة سياحية في مجال معين يتم اختياره بناءً على إمكانيات البلد وتطوير تلك المجالات.

3- المرحلة الثالثة: وتشمل:

❖ التركيز على السوق الأوروبية والدول المجاورة مثل تونس، من خلال زيادة الجهود الترويجية الموجهة لهذه الدول بهدف جذب المزيد من السياح.

❖ تنويع المنتجات السياحية وابتكار منتجات جديدة سنوياً، وتطويرها بشكل مستمر لتلبية احتياجات السوق وزيادة الجذب السياحي.

ثانياً: الاستفادة من تجربة الإمارات العربية المتحدة

يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل أساسي على العائدات النفطية، مما يذكرنا بتجربة الاقتصاد الإماراتي في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. فقد كانت العائدات النفطية تشكل الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات. ومع نهاية الثمانينات، بدأت هذه الأخيرة في التركيز على قطاعات أخرى مثل الصناعات التحويلية، القطاع المالي، العقارات، والتجارة، بالإضافة إلى السياحة التي شهدت نمواً ملحوظاً.

وقد احتلت الإمارات المرتبة التاسعة في قائمة أكثر عشر وجهات سياحية نمواً في العالم، وذلك بفضل تركيزها على تطوير البنية التحتية وتحسين مستوى الخدمات في القطاع الفندقي والنقل، كما نجحت في استقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم من خلال إقامة الفعاليات والمهرجانات.

تتميز الإمارات بتجربتها الناجحة في مجال السياحة المستدامة، حيث تركز على العلاقة بين السياحة والبيئة واستغلال الموارد بشكل يحافظ على الاستدامة وتضم العديد من الوجهات الخضراء مثل مدينة العين ومحميات طبيعية مثل محمية دبي الصحراوية والمحميات الجبلية، بالإضافة إلى مشاريع صديقة للبيئة.

تبدأ تنمية السياحة المستدامة بتشخيص القطاع السياحي، وهذا ما قامت به الجزائر بالفعل من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية والذي يتكون من ستة كتب، أولها كتاب تشخيص السياحة الجزائرية، ليركز الكتاب الثاني على المخطط الاستراتيجي، والكتاب الثالث على الأقطاب السياحية والمشاريع ذات الأولوية في القطاعات الأخرى. يتم التركيز في هذه الجهود على تعزيز الشراكة الفاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، والنظر في المشاريع التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للتنمية المستدامة. يمكن للجزائر أن تستفيد من تجربة الإمارات الرائدة في مجال السياحة المستدامة من خلال استخلاص الدروس الآتية¹:

❖ تتمتع الجزائر بمساحة واسعة تتميز ببيئة طبيعية وثقافية غنية، وتتمتع بتنوع طبيعي وإرث تاريخي يمكنها من أن تكون من الدول الرائدة في مجال السياحة المستدامة. ومع ذلك، فإن هذه العوامل تحتاج إلى بنية تحتية قوية، مثل وسائل النقل الجوي والبحري والبري، وتحسين الطرق والبنية التحتية للخدمات السياحية، بما في ذلك تطوير وسائل الدفع الإلكترونية.

❖ يجب أيضاً حصر وتوثيق الموارد والمقومات السياحية في الجزائر، وترويجها على المستوى المحلي والدولي، مع التركيز على تشجيع السياحة البيئية كأساس لتطوير القطاع السياحي المستدام.

❖ تهدف الاستثمارات الجادة في إنشاء الفنادق وأماكن الإيواء ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة والمواصفات العالمية إلى تعزيز المشاريع المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة. يتم ذلك من خلال توفير التسهيلات اللازمة لإقامة مشاريع ضخمة مثل الفنادق والمطاعم والمتنزهات الترفيهية والمراكز التجارية، مع مراعاة أن تكون هذه المشاريع صديقة للبيئة.

❖ تشجع الدولة القطاع الخاص على الاستثمار السياحي المستدام، وتقديم الدعم والمساعدة للمشاريع في هذا الصدد كما تضع معايير واضحة للاستدامة، تسهل للمؤسسات السياحية المشاركة في هذه البرامج.

❖ يتم التركيز على إقامة المؤتمرات والمعارض التجارية والتظاهرات الثقافية والرياضية بهدف جذب السياح، مع الاعتماد على العادات والتقاليد والاستثمار السياحي الذي يحافظ على الطابع المعماري لكل منطقة لضمان الخصوصية الثقافية والعمرانية والحفاظ على الإرث التاريخي للمناطق التي تمثل موطناً للحضارات القديمة مثل تيمقاد وجميلة.

¹ فيروز قطاف، جهاد خلوط، سعاد قوفي، (2020): الاستفادة من التجارب الدولية في السياحة المستدامة دراسة لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، ص 291-309.

- ❖ يتم الاهتمام بإنجاز التجهيزات الضرورية والمرافق الكفيلة بضمان سلامة البيئة وجمالية المناطق السياحية ومحيطها، مع وضع دليل سياحي شامل وخرائط شاملة مناخية وبيولوجية وحيوانية ونباتية لتسهيل زيارة السياح.
- ❖ يتم العمل على إشراك السكان المحليين في جميع المشاريع المتعلقة بالسياحة المستدامة، وتعليمهم وتدريبهم لزيادة دخلهم وتعزيز حرصهم على هذه المواقع والتجاوب مع هذا النوع من السياحة، كما يتم مراعاة عادات وتقاليد المواطنين والمقيمين في تلك المناطق عند إقامة المشاريع السياحية.
- ❖ تركيزنا يكون على السياحة المستدامة من خلال الحفاظ على الموارد المائية واستخدام الطاقة الشمسية وتوفير المساحات الخضراء، بالإضافة إلى تقليل انبعاث الغازات الضارة وتشجيع المشاريع الاقتصادية في مجال الطاقة والحفاظ على البيئة بشكل عام.

خلاصة الفصل:

تتمتع كل من الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر بإمكانات معتبرة (طبيعية، تاريخية ومادية) لتطوير السياحة والحصول على مراكز مهمة ضمن مؤشرات تنافسية السياحة العالمية، وتسعى كل دولة إلى تجسيد إستراتيجيتها السياحية بهدف تحقيق الأهداف المرسومة، من خلال السعي إلى خلق منتجات سياحية تتمتع بالخصائص اللازمة (كما ونوعاً)، وفي هذا السياق، يتبين أن تطور الجزائر في مجال السياحة لا يزال متخلفاً كثيراً عن دول المقارنة، وأن الوضع الذي وصلت إليه يثير العديد من التساؤلات، رغم مؤهلاتها السياحية الكبيرة، إلا أن الجزائر فشلت في تحقيق ما حققته ماليزيا والإمارات العربية المتحدة.

على الرغم من التغيرات المستمرة في استراتيجيات السياحة من فترة إلى أخرى، وعلى الرغم من المبلغ الكبير من الأموال المخصصة لمعلمي السياحة للبحث والإعداد السياحي، ويتجلى ذلك في أن مساهمة القطاع لم تحقق بعد أهدافها في خطة أفق 2025. وبالإضافة إلى قدرة القطاع المحدودة على خلق فرص العمل، فإن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيفة أيضاً، في حين حققت ماليزيا والإمارات ذلك من خلال تقطير إمكاناتها السياحية الضخمة في منتج سياحي يجمع بين العديد من العوامل. ويتجلى ذلك من خلال مساهمة السياحة في التنمية الاقتصادية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة. (المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل والتوازن الإيجابي في السياحة). وبما أن السياسات الناجحة تنبع من استراتيجيات مدروسة وهادفة، فمن الضروري إيجاد وسائل وآليات فعالة تساعد على تحقيق أقصى استفادة من موارد السياحة ومكوناتها، وبالتالي تعزيز التنمية السياحية.

الخاتمة

تعتبر السياحة من الأنشطة الاقتصادية ذات الأهمية الكبيرة، حيث تعتمد عليها اقتصاديات العديد من الدول كصناعة مستقلة. حيث يتميز القطاع السياحي بتعدد فروعه وتأثيره الإيجابي على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. ولذلك، تعمل معظم الدول بجد على تطوير وتعزيز هذا القطاع، وتستغل جميع الموارد الطبيعية والثقافية والمادية التي تمتلكها. يلعب النشاط السياحي دوراً كبيراً في زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة تدفق العملة الصعبة وخلق فرص عمل جديدة. وبالنظر إلى الركود الذي تشهده القطاعات التقليدية، لا يمكن لأي بلد تجاهل هذا القطاع.

لذلك، أصبح تنويع الاقتصاد والموارد على المستوى المحلي ضرورة لا بد منها، فيمكن لأي دولة أن تجد بديلاً استراتيجياً للخروج من الاعتماد الاقتصادي على مورد دخل واحد، ويعتبر القطاع السياحي بديلاً هاماً للأنشطة الاقتصادية التقليدية بفضل دوره الهام في زيادة الناتج المحلي وتوفير فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات.

فيما يتعلق بالدول محل الدراسة لديها مقومات سياحية تؤهلها لتصبح وجهات سياحية رائدة في العالم، ومع ذلك، فإن قطاع السياحة في هذه الدول متفاوت. حيث حققت الإمارات العربية المتحدة وماليزيا نسبة كبيرة من التطور في هذا المجال، حيث أصبح القطاع السياحي محركاً للنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير العملة الصعبة وزيادة فرص التوظيف. وعلى العكس من ذلك، فشلت الجزائر في تعزيز النشاط السياحي وجعله بديلاً للاقتصاد، على الرغم من الإستراتيجية الوطنية المعتمدة لتطوير القطاع. وتعود أسباب ذلك إلى عدة عوامل، بما في ذلك غياب الجدية والفعالية في تنفيذ برامج الإستراتيجية وهيمنة قطاع المحروقات. بالإضافة إلى ذلك، لم تول الدولة اهتماماً كافياً لقطاع السياحة وأهميته في برامج التنمية الاقتصادية. على العموم، يعبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي تم تنفيذه منذ عام 2008 عن رغبة السلطات العامة في تعزيز هذا القطاع ومنحه الأهمية التي يستحقها كونه واحداً من القطاعات الاقتصادية المهمة في تنويع مصادر النمو والثروة في الاقتصاد الوطني. وبالتالي، يمكن أن تكون ترقية القطاع السياحي مدخلاً مناسباً لتحقيق التنويع الاقتصادي.

❖ اختبار الفرضيات:

بعد اختبار الفرضيات، توصلنا إلى النتائج التالية:

تم تحقق الفرضية الأولى التي تقول "يلعب قطاع السياحة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية، وإهماله يؤدي إلى ضعف الاقتصاد الوطني". فقد أظهرت الدراسة أهمية قطاع السياحة في تنمية اقتصاد العديد من الدول، من خلال زيادة الدخل الوطني وخلق فرص عمل وتحسين الميزان التجاري.

أما الفرضية الثانية التي تنص على أن "القطاع السياحي بديل استراتيجي لتحقيق التنويع الاقتصادي"، فقد تحققت بشكل كامل. فقد وجدت العديد من الدول في هذا القطاع بديلاً استراتيجياً للاستفادة من مواردها السياحية

بشكل يضمن تحقيق التنوع الاقتصادي، نظراً لقدرته على توليد عائدات مالية كبيرة بالعملات الصعبة، وتوفير فرص عمل وتحسين الميزان التجاري وزيادة الناتج المحلي.

وأخيراً الفرضية الثالثة والتي مضمونها " تمتلك الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر إمكانات سياحية تمكنها من النهوض بقطاعها السياحي، بغية ترقيته وتحقيق التنوع الاقتصادي وفقاً لاستراتيجيات التنمية السياحية". الجزء الأول من هذه الفرضية صحيح تماماً، حيث تمتلك كل من هذه الدول مقومات سياحية مهمة تجعلها وجهة سياحية ممتازة. ومع ذلك، الجزء الثاني من الفرضية صحيح بشكل نسبي، فعلى الرغم من أن الجزائر تمتلك مقومات سياحية هائلة وتعمل وفقاً لإستراتيجية سياحية (SDAT 2030)، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة. يتضح ذلك جلياً من خلال المساهمة الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10٪ وعجز الميزان السياحي. بالمقابل، تمكنت ماليزيا والإمارات العربية المتحدة من استغلال هذه الإمكانيات السياحية وتحقيق الأهداف المرجوة وفقاً لإستراتيجيتهما (مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، توفير فرص العمل، وتحقيق ميزان سياحي إيجابي). لذلك، فإن امتلاك المقومات ووضع استراتيجيات للتنمية السياحية ليس كافياً بمفرده لتحقيق التنوع الاقتصادي.

❖ نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

- ✓ تعد السياحة صناعة واعدة إذا توفرت لها البنية التحتية اللازمة والمنشآت المخصصة للقطاع والخدمات الأساسية التي تساعد على تنمية هذا النشاط.
- ✓ يجب أن لا تعتمد التنمية المستدامة للقطاع السياحي على الصدفة، بل يجب أن يكون هناك تخطيط محكم من قبل الهيئات السياحية، من أجل تحسين صورة السياحة والحفاظ على الثروات الطبيعية والتراث الثقافي.
- ✓ تترتب على السياحة آثار اقتصادية، اجتماعية وبيئية، ولكن الآثار الاقتصادية هي الأكثر وضوحاً، خاصة فيما يتعلق بمساهمتها في خلق فرص العمل، والدخل الوطني، وتحسين ميزان المدفوعات. إن التنوع الاقتصادي ضرورة حتمية للتخلص من الاعتماد على مصادر الثروة المنخفضة، والاعتماد على مصدر واحد للدخل.
- ✓ توفر المقومات السياحية التي تعزز الصناعة السياحية ليست كافية، بل يجب أن يتم استخدام هذه الموارد السياحية بكفاءة. هذا ما يتضح من خلال دراسة تجارب الإمارات العربية المتحدة، ماليزيا والجزائر. فعلى الرغم من أن الجزائر تمتلك إمكانات سياحية هائلة، إلا أنها لم تستغلها بنجاح، بينما نجحت الإمارات العربية المتحدة وماليزيا في ذلك.

- ✓ وضع استراتيجيات للتنمية السياحية ليس كافياً لتحقيق الأهداف المرجوة، بل يجب أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجيات بفعالية. على الرغم من أن الجزائر وضعت إستراتيجية لتطوير قطاعها السياحي، إلا أنها لم تنجح في

ذلك بنفس مستوى الإمارات العربية المتحدة وماليزيا. نجحت تجارهما السياحية بسبب تنفيذ برامجهما الإستراتيجية بشكل جيد وفعال.

✓ يعتبر العامل الأمني أحد العوامل الرئيسية للنشاط السياحي بشكل عام، حيث أن السياحة تعتبر قطاعاً حساساً لهذا العامل.

✓ السياحة تلعب دوراً هاماً في تعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، حيث تساهم في زيادة الإيرادات بالعملات الصعبة وتحسين ميزان المدفوعات، وتوفير فرص عمل مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة إلى إسهامها الكبير في الناتج المحلي الإجمالي. وبالرغم من أن مساهمة القطاع السياحي في الجزائر كانت ضعيفة، إلا أنها كانت ملحوظة في الإمارات العربية المتحدة وماليزيا حيث ساهم القطاع السياحي في تحسين هذه الإحصائيات.

❖ اقتراحات الدراسة:

على الرغم من أن قطاع السياحة أصبح من أهم القطاعات، التي يمكن أن تكون بديلاً استراتيجياً لتحقيق التنوع الاقتصادي، إلا أن هذا القطاع في الجزائر لا يزال يواجه العديد من الصعوبات التي تمنعه حتى الآن من الوصول إلى المستوى المطلوب الذي يتناسب مع الإمكانيات الحقيقية التي تتوفر في الجزائر. ونقدم من خلال ذلك مجموعة من الاقتراحات كالتالي:

- غرس ثقافة سياحية في المواطن الجزائري من خلال حملات توعية.
- تشجيع الاستثمارات لإنشاء مرافق سياحية متطورة.
- الاهتمام بالإمكانيات السياحية المحلية والاستفادة من الخبرات الناجحة في هذا المجال.
- تحسين الخدمات الأساسية وتدريب العاملين في السياحة لتحسين الأداء.
- تشجيع السياحة الداخلية وتقديم نفس الإمكانيات المتوفرة في الخارج لجذب السياح الجزائريين.
- تعزيز السياحة الصحراوية والاهتمام بأنواع السياحة الأخرى.
- تنفيذ برامج التهيئة السياحية بشكل فعال لتحسين السياحة على المدى الطويل وتجنب الأخطاء السابقة

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. باللغة العربية

- أحمد فوزي ملوخية، (2005): التنمية السياحية، مكتبة بستان المعرفة، مصر.
- أحمد فوزي ملوخية، (2008): مدخل إلى علم السياحة، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر.
- حسين كفاقي، (1987): رؤية عصرية للتخطيط السياحي في مصر والدول العربية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
- حمزة عبد الحليم درادكة وآخرون، (2016): مبادئ السياحة، دار الإعصار العلمي، ط1، عمان، الأردن.
- حميد الطائي، (2007): أصول الصناعة السياحية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط3، عمان، الأردن.
- خالد مقابلة، فيصل الحاج ديب، (2000): صناعة السياحة في الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن.
- صالح الدين خربوطلي، (2004): السياحة المستدامة في سوريا، دار رضا، ط1، دمشق، سوريا.
- الطائي حميد، (2020): التسويق في إدارة الضيافة والسياحة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
- عبد العزيز بن محمد الهزاع، مساهمة قطاع السياحة في تنمية الموارد البشرية السياحية "مبادرة الهيئة العامة للسياحة والآثار في توفير فرص العمل"، الهيئة العامة للسياحة والآثار، ص03، الموقع الإلكتروني: <http://www.saudichambers.org.sa>.
- عبد ربه، محمد رائد، (2017): سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ونهضة إمارة دبي، الجنادرية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، (1999): التخطيط السياحي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
- فتحي محمد الشرقاوي، (2009): مبادئ علم السياحة، دار المعرفة، ط1، الإسكندرية، مصر.
- فؤاد بن غضبان، (2014): الجغرافيا السياحية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- فؤاد عبد المنعم البكري، (2007): التسويق السياحي وتخطيط الحملات الترويجية في عصر تكنولوجيا الاتصالات، عالم الكتاب، ط1، القاهرة.
- الكتاب السنوي لدولة الإمارات، (2016): المجلس الوطني للإعلام، الإمارات العربية المتحدة.
- كتاب جغرافيا السياحة والطيران، (2009): مبادئ السياحة، بدون طبعة.

- كمال درويش ومحمد الحماحمي، (1997): رؤية عصرية للترويج وأوقات الفراغ، مركز الكتاب للنشر، ط1، القاهرة، مصر.
- ماهر عبد العزيز توفيق، (2008): صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، بدون طبعة، الأردن.
- ماهر عبد العزيز توفيق، (2013): صناعة السياحة، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- محمد عبيدات، (2008): التسويق السياحي حل سلوكي، دار وائل للنشر، ط3، عمان، الأردن.
- محمد يسري، (1993): الترتيب السياحية والتنمية الشاملة، دار المعارف، ط1، القاهرة، مصر.
- مصطفى يوسف كافي، (2005): فلسفة اقتصاد السياحة والسفر، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن.
- مصطفى يوسف كافي، وحمزة عبد الرزاق العلوان وآخرون، (2016): مبادئ السياحة، مكتبة العربي لمنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب، كتاب التسويق السياحي وخصائصه، صفحة كتب السفر والسياحة، المملكة العربية السعودية.
- موفق عدنان الحميري، نبيل زعل الحوامده، (2006): الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، الأردن.
- نائل موسى محمود سرحان، (2011): مبادئ السياحة، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- نعيمة حسن، (2018): متجولة من الإمارات، دار الخليج للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- هيلانة الشيخ، (2018): تموز والكرزة، منشورات البندقية للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.
- ياسين السيد، (2011): ما قبل الثورة مصر بين الأزمة والنهضة، دار نخضة مصر للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة.

2. باللغة الأجنبية

- Jean Michel Hoerner, (1997): Géographie de l'industrie touristique, Ellipses édition, 3^{ème} édition, Paris, France .
- Robert lanquer, (1981): le tourisme International. Série que sais-je n1964, France.

ثانيا: المجلات و الدوريات العلمية

1. باللغة العربية

- أسماء بللعماء والفتاح دحمان بن عبد، (2018): إستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- الإمارات تواكب المتغيرات الاقتصادية بالاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، (2017)، صحيفة الخليج الاقتصادي، متوفر على الموقع: <http://www.alkhaleej.ae/economics/page/08ab6694-2141-48b3-830c-661bc290da23#>
- أمال براهيمية، (جوان 2022): تجربة صناعة السياحة في ماليزيا: دروس مستفادة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 9، العدد 02، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- أمينة هناء جابي، عيسى حجاب، صلاح الدين قدرى، (2017)، ضرورة التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 2، العدد 3، محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- براحي صباح، عمران الزين، (2018): دور السياحة الجزائرية في تحقيق التنويع الاقتصادي: تحليل أثر قطاع السياحة على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 4، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- حري المخطارية، بلعزوز بن علي، (2015): ترقية قطاع السياحة كبديل استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر (واقع وآفاق)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر.
- حميد قرومي ومحمد بن ناصر، (2017): ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 1، العدد 11، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.
- زغاشو ودهان، (2017): دور سياسة الإنفاق العام في تفعيل التنويع الاقتصادي - اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا-، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 3، قسنطينة، الجزائر.
- سعيد محمد يوسف، نبهان الظهوري، (2022): جهود دولة الإمارات في تطوير المقومات السياحية وآثارها في الجذب السياحي، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية جامعة الشارقة، مصر.
- سفيان بوزيد، (2023): التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، المجلد 10، العدد 2، جامعة مستغانم، الجزائر.
- سليمة طيايية، الهادي لرباع، (2008): التنويع الاقتصادي خيار إستراتيجي لاستدامة التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المألحة، المنعقد يومي ، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 6، العدد 1، جامعة سطيف، الجزائر.

- الشارف بن عطية وحاكمي، (2018): التنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية لتأثير القطاعات الأساسية خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2017، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 9، العدد 2، الجلفة، الجزائر.
- عيسى مرازقة، (2012): دراسة أداء وفعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، المنعقد يومي مارس، بسكرة، الجزائر.
- فاطمة الزهراء طلحاوي، (مارس 2020): أثر تنوع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 01، مخبر التكامل الاقتصادي الإفريقي، أدرار، الجزائر.
- قطاف فيروز، خلوط جهاد، قوفي سعاد، (2020): الاستفادة من التجارب الدولية في السياحة المستدامة دراسة لتجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 09، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، (نوفمبر 2000): لجنة آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مساهمة من أجل إعادة تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 92، الجزائر.
- محمد أمين لزعر، (2014): سياسات التنوع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت متاحة عبر الموقع التالي:
- [http://www.arabApi.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto\[iframe\]/36/](http://www.arabApi.org/ar/training_programlists.aspx?training_cat_id=1#prettyPhoto[iframe]/36/)
- محمد سعيد عميرة، (2002): اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة: الإنجازات المحققة والتطلعات المستقبلية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، تركيا.
- محمد كريم قروف، (2016): قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2014، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- مصطفى ونوغي، (2021): إستراتيجية تعزيز التنمية السياحية في الجزائر، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 07، العدد 02، جامعة غيليزان، الجزائر.
- ممدوح عوض خطيب، (2011): أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، المجلد 18، العدد 1، الكويت.
- مولاي الخضر عبد الرزاق وآخرون، (جوان 2016): متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 3، العدد 4، ورقلة، الجزائر.
- ناجي التوني، (ماي 2001): دور وآفاق القطاع السياحي في اقتصاديات الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط. متاحة عبر الموقع الإلكتروني: <https://www.arab-api.org/>

- النجار يحيى، (2001): دالة استثمار صناعة السياحة، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول والثاني، بغداد، العراق.
- نور الهدى دحماني، (2023): دور القطاع السياحي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر: نحو ضرورة التنويع الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2000-2017)، اليوم الدراسي حول الاستثمار السياحي في الجزائر- التحديات والرهانات- مع الإشارة إلى ولاية الطارف، المنعقد يوم 6 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف -، الجزائر.
- هوارى معراج، محمد سليمان جردات، (2004): السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية "حالة الاقتصاد الجزائري"، مجلة الباحث، المجلد 3، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- هبة لحر، (2014): سياسات التسويق السياحي ودورها في تطوير الحركة السياحية دراسة حالة دبي، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 17، العدد 02، مستغانم، الجزائر.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، (جانفي 2008): المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، تشخيص وفحص السياحة الجزائرية.
- وشاش فؤاد، سماعيني نسبية، (22/05/2020)، مساهمة السياحة في تفعيل أبعاد التنمية المستدامة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة تندوف، الجزائر.
- يوسف البستيني الخوري، (2016): الإمارات تتجه لخفض الاعتماد على النفط دون 20%، مقال منشور في جريدة الإتحاد، متوفر على الموقع <http://www.alittihad.ae/details.php?id=1757&y=2016>

2. باللغة الأجنبية

- Abdillan Noh, (2013): Natural Resources and Economic Diversification: A Case of Malaysia, University Tun Abdul Razak, working Paper Number 02, Malaysia.
- François Ngangoue, (2016): planifier et organiser la diversification économique en Afrique centrale, Revue congolaise de gestion, éditions ICES, Numéro 21-22, France.
- Puah, C.-H., & others. (2018): The impact of tourism on the local economy in Malaysia, International of business and management, vol 13, no 12, Canada.
- Vincent Lagarde, (2006): Le profil du dirigeant comme variable explicative des choix de diversification en agriculture, La Revue des Sciences de Gestion, n° 220-221, Direction et Gestion, France.

ناتشا: الأطروحات و المذكرات الأكاديمية

رسائل الدكتوراه

- أمال حابس، (2017-2018): تقييم الاستثمارات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-، أطروحة دكتوراه غير منشورة في تقنيات التحليل الاقتصادي والمالي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -، الجزائر.
- شعوبي محمد فوزي، (2007): السياحة والفندقة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1974 2002)، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- عائشة شرفاوي، (2014-2015): السياحة الجزائرية بين متطلبات اقتصاد الوطني والمتغيرات الاقتصادية الدولية، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه علوم غير منشورة، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- عوينات عبد القادر، (2013): السياحة في الجزائر الإمكانات والمعوقات للفترة (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للهيئة السياحية SEDAT2025، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- كواش خالد، (2004): أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- ماي علي، (2018): دور التسويق في تطوير القطاع السياحي دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر.
- محمود فوزي شعوبي، (2006-2007): السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1974/2002، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

رسائل الماجستير

- بديعة بوعقلين، (1996): السياسات السياحية في الجزائر وانعكاساتها على العرض والطلب السياسي - دراسة حالة والية تيبازة -، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- زهير بوعكيف، (2012): التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر.

- صادق هادف، (2019): دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

- صادق هادي، (2013-2014): دور التنوع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000-2012، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.

- لينا بخوش، (2020-2021): دور الاستثمار السياحي في تحقيق التنمية المستدامة - حالة الجزائر -، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

مذكرات ماستر

- مسكين عبد الحفيظ، (2010): دور التسويق في تطوير النشاط السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

- مقدم رونق وقادري فتيحة، (2021-2022): مصادر تنوع الاقتصاد الجزائري خارج المحروقات دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2020، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة جامعة احمد لخضر، الوادي، الجزائر.

- وردة يلس، (2019-2020): دور التسويق السياحي في تحسين الأداء التسويقي في المؤسسات الفندقية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

- وسام بوسالم، (2020-2021): إستراتيجية التنوع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.

رابعا : المواقع الالكترونية

- Focus Economics, Economic Forecasts from the World's Leading Economists, Malaysia Economic Outlook, (<https://www.focus-economics.com/countries/malaysia>) .

- Malaysia tourism data, (2021): hotel and room supply, website: <http://mytourismdata.tourism.gov.my> .

M

alaysia, website: China premium database (2019): <https://www.ceicdata.com>.

- Office National du Tourisme ; "Algérie sources Thermales" .

- [Office Nationale du Tourisme ; « Plages d'Algérie » guide des plages d'Algérie.](#)

- Official Portal of The Ministry of International Trade and Industry, Malaysia, <http://www.miti.gov.my/index> .
- Tourism Malaysia, 2018. Malaysia truly Asia, sur <https://www.tourism.gov.my>
- World travel and tourism council. (2017): benchmark report Malaysia 2017, London, United Kingdom.